

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٤٨

الاثنين ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (شيلي)

على أساس المناقشات التي جرت في دورة عام ٢٠٠٦ للجنة التي ... وصادقت عليه الجمعية العامة في القرار ١١١/٦١ وهناك شروح تتعلق بهذا الجدول وبرنامج زمني أولي ورد في مرفق الوثيقة. إذاً، في غياب أي اعتراض نعتمد جدول الأعمال هذا.

طلبات المشاركة في الاجتماعات

إذاً، أود أن أبلغ الجمعية الفرعية بأنني تلقيت رسائل من فينيسيا وتونس وسويسرا والجمهورية الدومينيكية وبوليفيا التي تطلب المشاركة في اجتماعاتنا كمرقبة، وأقترح عملاً بالممارسة المتبعة أن ندعو تلك الوفود إلى حضور هذه الدورة وإلى التوجه إلى اللجنة الفرعية حسب الاقتضاء.

وأطلب من اللجنة الفرعية أن تبحث هذا الموضوع دون المساس بأي حالة مماثلة، وبدون أي خلق أي سوابق. إذاً تماماً وكالمعتاد ولا اعتراض تقرر الأمر على ذلك. شكراً إذاً.

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/٠٨

الرئيس: صباح الخير أيها الزملاء المقرون. يسعدني جداً أن أراكم جميعاً، خاصة وأن بعضنا ينتقدي لأنني أخرج على الأساليب المعتادة بما أتوجه به من كلمات، ولكن يسعدني أن أراكم وأظن أن هذا متبادل، مع أن زميلي من كولومبيا ينظر إلى بعين الشك.

افتتاح الجلسة

إذاً سنفتتح الآن هذه الجلسة رسمياً ويسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعاً في هذا الاجتماع الذي أفتتحه وهو الدورة السادسة والأربعين والجلسة ٧٤٨ للجنة الفرعية القانونية المنبثقة من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في أغراض السلمية.

اعتماد جدول الأعمال

وسنعمد الآن إلى إقرار جدول الأعمال، واقترح عليكم اعتماد جدول الأعمال هذا، الوثيقة ٢٦٤ وقد أعد هذا الجدول

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.07-84756 (A)

* 0784756 *

برنامج العمل

عالمياً، وهذه مسائل لم تناقش باستفاضة. كما أن هذا الفريق سيناقش تعزيز قانون الفضاء وفي الأخص برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وفي الدورة الحادية والأربعين، في عام ٢٠٠٢، وافقت اللجنة الفرعية القانونية، على أن يستعرض الفريق العامل أيضاً أي مسائل مستجدة شبيهة قد تطرأ أثناء مناقشاته، شريطة أن تندرج كل هذه المسائل في سياق ولايته المتناثرة إلى حد كبير.

أما البند الثالث على جدول الأعمال فهو "المعلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء"، وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال فإن المنظمات الدولية مدعوة إلى أن تقدم تقريراً إلى اللجنة الفرعية عن أنشطتها المتصلة بقانون الفضاء والتقارير التي تلقيها من المنظمات الدولية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ واردة في الوثيقة L.265 ومن المزمع أن تتاح خلال هذه الدورة، تتاح للوفود الضميمة الأولى لتلك الوثيقة التي فيها تقرير عرض مؤخراً من جانب المعهد الدولي لقانون الفضاء. أما التقارير الأخرى التي تلقتها الأمانة فستوزع على الوفود على شكل ورقة قاعة مؤتمرات CRB، وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال ستبحث اللجنة الفرعية أيضاً أنشطة المنظمات الدولية والمؤسسات التعليمية فيما يتعلق بكل ما يتصل بقانون الفضاء. وأظن أن اليونيسكو لها دور خاص تؤديه في هذا المجال. والمراقب من اليونيسكو خلال هذين الأسبوعين سيتمكن من الانضمام إلينا، فيما أظن.

وأخيراً ستبحث اللجنة الفرعية نتائج ورشة العمل حول قانون الفضاء التي عقدت في كييف، في أوكرانيا، أعتذر لدى ممثل أوكرانيا إن أسأت نطق عاصمته، كييف؟ هل هكذا تُنطق؟ على أي حال، عقدت هذه الورشة بين ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. والتقرير عن ورشة العمل هذه متاح في الوثيقة A/AC.105/880.

أما البند الرابع من جدول الأعمال، وهو البند السادس وهو المسائل المتصلة بما يلي، "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده"، ثم "طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات". وفي الفقرة السابعة من القرار ١١١/٦١ الصادر عن الجمعية العامة، أخذت الجمعية علماً بأن اللجنة الفرعية القانونية ستعقد مجدداً هذا العام في إطار فريقها العامل المعني في هذا الموضوع لبحث فقط المسائل المتصلة بتعريف الفضاء

برنامج العمل الآن، يؤلني بلعومي شيئاً ما، وآمل أن لا يؤثر هذا على العمل. إذاً أود أن ننتقل الآن إلى بحث برنامج العمل لهذه الدورة.

على أساس جدول الأعمال الذي اعتمدناه سنبحث المسائل الأربعة الآتية كبنود معتادة في جدول الأعمال وذلك مع مراعاة شواغل واحتياجات الدول جميعاً وخاصة الدول النامية. إذاً، أول موضوع في هذه البنود "التبادل العام للآراء"، وفي هذه الأثناء ستتمكن الوفود من موافاتنا بكل المعلومات العامة عن أنشطتها فيما يتعلق بقانون الفضاء مع إبرازها أي مسائل تهمها بالأخص.

إذاً، سأدلي هنا بتعليق إضافي، إن "التبادل العام للآراء"، كما جاء في العنوان، يسمح بتبادل وجهات النظر المختلفة ولا تقتصر على ما تقوم به لجان أخرى في الأمم المتحدة من الاستماع إلى بيانات مطولة واحدة تلو الأخرى بحيث تتوالى الوفود وتنتظر بعضها البعض لكي تدلي ببياناتها بسرعة وإذا بتلك التي ألفت بياناتها تغادر القاعة حال تناول الوفد التالي كلمته. إذاً، آمل أن نتمكن هنا من تدوين الأفكار التي تعرب لكي نتبادل وجهات النظر فعلاً، وإلا فلن نجسد الولاية التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة في قرارها. والواقع أننا كنا قد قررنا الاستعاضة عن كلمة مناقشة بكلمة التبادل العام للآراء في إحدى قراراتنا، إذاً أشدد على هذا التبادل.

البند الثاني، هو حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها، ولعلكم تذكرون أن الفقرة السادسة من ١١١/٦١ فقرة نصت فيها الفقرة العامة على أن اللجنة الفرعية القانونية ستعقد من جديد اجتماعات لفريقها العامل المعني بهذا الموضوع، وستستعرض ضرورة تمديد ولاية هذا الفريق بعد لجنة الدورة الفعلية. ولعلكم تذكرون أن المندوبين في الدورة الخامسة والأربعين في العام الماضي وافقوا على أن نستعرض في هذه الدورة ضرورة تمديد ولاية ذلك الفريق إلى ما بعد ٢٠٠٧، وهذا موضوع هام جداً، ونحن نحتفل حالياً بالذكرى الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي والذكرى الخمسون للجنة استخدام الفضاء الخارجي في أغراض السلمية، كوبوس.

وفي ٢٠٠١، في الدورة الأربعين وافقت اللجنة الفرعية القانونية على أن تشمل مناقشات الفريق العامل حالة هذه المعاهدات واستعراض تنفيذها والعراقيل التي تواجهها في قبولها

يتصل بالتقرير المذكور أعلاه، ينبغي لهذا الرئيس إذاً أن يجري مشاورات غير رسمية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء المهتمة قبل الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية وذلك بالوسائل الالكترونية أو بأي أسلوب مناسب. وقد جرت هذه المشاورات فيما بين الدورتين بعون الأمانة وبالسبل الالكترونية، وهناك اجتماع عقد في برلين، ألمانيا، بين ٢٤ - ٢٥ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسأطلب من وفد ألمانيا أن يبلغنا بنتائج تلك المشاورات التي جرت في برلين، إذ أنها تساعدنا على التفكير مزيداً في هذه المسألة.

كما أن اللجنة الفرعية ستتكب على الوثيقة C.2/L.266 المتعلقة بعمل الفريق العامل حول ممارسة الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية.

والمسائل الجديدة أن اللجنة الفرعية ينبغي أن تبحث المقترحات المعروض عليها حول البنود الجديدة الواجب بحثها في إطار خطط العمل أو كبنود منفردة مؤقتة ينبغي مناقشتها في الدورة السابعة والأربعين في عام ٢٠٠٨. وإن لم تخني الذاكرة أظن أن هناك اقتراح من الاتحاد الروسي وآخر من الصين واقتراحاً آخر من اليونان، وممثل اليونان له تجربة طويلة في هذا المجال، وهناك أيضاً خَلْفِي المرموق الأستاذ كوبال الذي سيكون رئيساً ممتازاً للدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية.

تشكيل الفرق العاملة

إذاً، تشكيل الفرق العاملة، كما سبق وذكرت، وعملاً بالفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ١١١/٦١ علينا أن نعقد مجدداً اجتماعات للفريق العامل في إطار البند الرابع، أي "حالة معاهدات الأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي وتطبيقها"، واقترح إذاً، أن نعيد إنشاء هذا الفريق العامل المعني بالبند الرابع من جدول الأعمال تحت رئاسة السيد فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان، الذي أحسن إدارة أعمال هذا الفريق في العام الماضي. وأظن أنه أبلى بلاءً ممتازاً في هذا المجال وآمل أن لا يكون هناك أي اعتراض، شكراً جزيلاً إذاً.

وبذلك أكلفه بترأس ذلك الفريق العامل ويمكننا جميعاً أن ننام نوماً هنيئاً بالنسبة لبحث هذا البند من جدول الأعمال، فأنا متأكد من أنه سيساعدني جداً ونستطيع أن نعمل جيداً معاً لأنه خبيرٌ ملمٌ بهذا الموضوع.

الخارجي وتعيين حدوده. والفريق سيتمكن من الانكباب على الضميتين الرابعة عشر والخامسة عشر للوثيقة ٦٣٥ التي عنوانها "استبيان حول المسائل القانونية الممكنة المتصلة بالأجسام الفضائية الجوية"، الرودود التي تلقتها الدول الأعضاء. والفريق العامل سيواصل بحثه للتشريعات الوطنية والممارسات الوطنية الخاصة بتعيين الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وتعريفه في الوثيقة ٨٦٥ على الضميمة الثانية، وكذلك سيواصل بحثه للتلخيص التحليلي للرودود على الاستبيان حول المسائل القانونية الممكنة. وهذا ورد في الوثيقة L.249 على الضميمة الثانية.

وهذا العام سيبحث الفريق العامل أيضاً وثيقتين جديدتين أولاً، الأسئلة المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، الرودود التي تم تلقيها من الدول الأعضاء، في الوثيقة A/AC.105/889 وكذلك الوثيقة الخاصة بمقترحات الدول الأعضاء حول معايير تحليل الرودود على الاستبيان الخاص بالأجسام الفضائية الجوية في الوثيقة A/AC.105/C2/L.267.

وستبحث اللجنة الفرعية أيضاً مسألتين أخريين. أولاً، البند السابع من جدول الأعمال، وعنوانه "استعراض المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وإمكان تنقيحها"، واللجنة الفرعية العلمية والقانونية عملت كثيراً على هذا الموضوع. أما البند الثاني المحدد فهو البند الثامن أي "دراسة واستعراض التطورات بخصوص المشروع البرتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة".

خطة العمل

خطة العمل، ستواصل اللجنة الفرعية بحثها للبند التاسع من جدول الأعمال أي "ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية" وذلك في إطار خطة عمل رباعية تغطي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وهذا العام معلمٌ كبير في أعمال اللجنة الفرعية، وفي إطار خطط العمل الرباعية السنوات هذه فإن اللجنة الفرعية ينبغي أن تعرض تقريراً نهائياً حول الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية، وستدعو اللجنة الفرعية مجدداً إلى انعقاد فريقها العامل حول هذا البند ليساعدها على إعداد التقرير المذكور أعلاه. وفي الدورة الخامسة والأربعين في ٢٠٠٦ فقد صادقت اللجنة الفرعية على توصية الفريق العامل التي بموجبها ينبغي لرئيس الفريق العامل السيد كاي أوفي شروغل، من ألمانيا، تيسيراً لعمل هذه اللجنة في دورتها السادسة والأربعين فيما

السادسة للجمعية العامة والأمم المتحدة منذ أعوام، فقد جرى الحديث عن تجزئة وتناثر القانون الدولي، وبطبيعة الحال هناك وفودٌ تحدثت حتى عن عجز ديموقراطي في هذا المجال. وعلينا أن نتبين مدى تطبيق القواعد العامة وما تتمثل فيه وعلينا أيضاً أن نراعي التطور الهائل الذي حدث في التقنيات والتكنولوجيا الفضائية، كما أن علينا أن نراعي موضوع الرفض الظاهر لبعض المتطلبات القانونية حيث حدث نوع من التمييز الإيجابي الذي ظهر والذي تجسد أيضاً في قرار الجمعية العامة لعام ١٩٧٣ وهو القرار الذي كان منشأ قانون الفضاء. وصديقي من وفد الاتحاد الروسي ربما يصحح خطأي فقد كان من أصحاب معاهدة قانون معاهدة الفضاء آنذاك. إذاً هذه أول مسألة أ طرحها عليكم، أولاً.

ثم أظن أن هناك مسألة أخرى ينبغي أن نطرحها على أنفسنا، وهي مسألة مدى التوافق بين قانون الفضاء، والمسؤولية في هذا المجال، والمسائل الفضائية بشكل عام. ولكن هناك شكل جديد من المسؤولية قد ظهر في عكس عد الإثبات، فعلينا أن نتبين ما العلاقة بين التراث البشري المشترك ومستقبل البشرية. هذه كلها أطر مفاهيمية مختلفة تركزت في معاهدات مختلفة، فهناك مسألة تفسير المادتين الأولى والثانية لمعاهدة الفضاء لعام ١٩٦٧ وبالأخص الاتفاق الخاص بالقمر وقليلة هي الدول التي صدقت على هذا الاتفاق، على أية حال يمكننا أن نبقى علامة استفهام حول هذا الموضوع.

ثانياً، ما قيمة؟ أو ما المحتوى القانوني الأساسي لهذه القاعدة القانونية؟ وأقصد عبارة مع مراعاتي الخاصة لمفهوم التقنيات العلمية، النص ليس بين يدي، المسألة مسألة تمييز إيجابي في إطار معاهدات الفضاء. ثم ما دور هذه المسؤولية الموضوعية؟ فهي مسؤولية عن أنواع مختلفة من الأنشطة وهي مسؤولية جديدة، مفهوم جديد. طبعاً مفهوم المسؤولية يعود إلى السبعينات، وهناك أيضاً موضوع استغلال الحقوق. وهذا أدى بالجمعية العامة إلى اعتماد قرار في أوائل ٢٠٠٢، فيما أظن، حول موضوع النفايات المشعة، إلا أن هذا القرار يتصل بأنشطة... هذه مسألة كانت موضوع قرار من الجمعية العامة حول الحطام الفضائي، وطبعاً يمكننا أن نعول أيضاً على دراسة ممتازة قام بها أستاذ في جامعة كاليفورنيا إذ وضع قائمة مطولة بالمسائل التي يمكن أن نحدد قواعد معينة على أساسها، قواعد قانونية تندرج في سياق القانون الدولي. فما حال المبادئ المنبثقة من مسائل، كالمعمولة وغيرها.

وعملاً بالفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة ١١١/٩١، فإن اللجنة الفرعية ينبغي أن تدعو من جديد، هذا العام، إلى انعقاد فريقها العام المعني بالبند السادس، أي "المسائل المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده". إذاً هناك شخص لا أراه في القاعة، ولكن أظن، وهو السيد خوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل الذي ترأس ذلك الفريق العامل في العام الماضي وكان رئيساً ممتازاً، ولذا حبذا ولو أمكننا أن نعيد انتخابه لكي يتراأس أعمال هذا الفريق الهام، تقرر ذلك إن شاء الله. أنا سعيد جداً لتمكنه من ترأس هذا الفريق، وأطلب من ممثلة البرازيل أن تنقل إليه تهانينا وتؤكد له تعاوننا معه، أقول تعاوننا لأن تعاون الأمانة أيضاً لا بد منه بطبيعة الحال.

وأخيراً وعملاً بالفقرة الثامنة من القرار ١١١/٦١ من الجمعية العامة، فإن اللجنة الفرعية القانونية أيضاً ستدعو مجدداً هذا العام إلى انعقاد فريقها العامل المعني بالبند التاسع، واقترح إذاً أن نعيد إنشاء هذا الفريق العامل تحت رئاسة السيد كاي أوفي شروغل من ألمانيا، ولا أستطيع أن ألفت اسم، هل اسمه شرغل أم شروغل؟ على كل حال هذا الصديق عزيز علي وأظن أننا يمكننا أن نثق فيه تماماً وأقترح عليكم أن نعيد انتخابه رئيساً لهذا الفريق. شكراً إذاً، انتخب السيد شروغل، وأهني صديقي كاي أوفي إذاً على تعيينه هذا.

وقبل أن ننتقل إلى موضوع استخدام خدمات المؤتمرات، آسف اضطررت إلى السفر ٢٦ ساعة من شيلي، ولم أتمكن من النوم، وحدثت مشاكل في الرحلة، ولكن تبادرت إلى ذهني بعض الآراء حول طريقة بحث هذا الموضوع مع مراعاة ما فعلناه هذا العام في الذكرى الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي والذكرى الخمسين لإنشاء لجنة الفضاء الخارجي. وسأعرض عليكم بعض الآراء التي تبادرت إلى ذهني وهي ستكون مادة للتفكير، وربما نناقش هذه المسائل، لا أجبركم على ذلك، ولكن أرى أنها أفكار يمكن النظر فيها ملياً، وإن ارتأيتم أنها هامة فسنناقشها وإلا فسننبذها، أنتم ممثلون لدول ذات سيادة على أي حال.

إذاً هذه الرحلة الطويلة عبر الأطلسي سمحت لي بالتوصل إلى عدد من الآراء، وربما ليست واضحة تماماً لأن الآراء تكثر عندما نكون في فترة كهذه بين النوم واليقظة. هناك مسألة آسفة ينبغي أن نطرحها على أنفسنا، هناك مسائل صعبة في مجال تطبيق القانون الدولي وخاصة في قانون الفضاء. وهناك عجز كبير في هذا المجال ناجم عن مناقشات تدور في اللجنة

المفاجئة أو المشاورات غير الرسمية واجتماعات في غير أيام العمل هذه لا تغطيها خدمات المؤتمرات. الاجتماعات التي تتجاوز ساعات العمل العادية والاجتماعات المطولة، كل ذلك لن تغطيه خدمات المؤتمرات. وأود أن أذكركم بطلب الجمعية العامة لاختصار تقارير الأمانة بما في ذلك تقارير الهيئات الحكومية الدولية.

وأود أن أبلغكم أنه لم يرد أي طلب من الجمعية العامة لتغيير أو اختصار دورة هذه الدورة وقد اختصرت أصلاً في الماضي وكنا نجتمع لخمسة أسابيع ثم تقلصت إلى أربعة أسابيع ثم إلى ثلاثة أسابيع والآن عشرة أيام فقط لا أكثر.

مسائل قانونية معقدة ومفصلة، السيد مندوب اليونان حقق تقدماً كبيراً في المسائل التي ينسقها، وبالتالي سوف نجد صعوبة في مناقشة كل هذه الأمور. أما بالنسبة لهذه الدورة فإن الأمانة سوف تحاول أن تلخص التقرير تمشياً مع توجيهات الأمين العام دون المساس بجودة أو محتوى التقارير.

وأخيراً أرجو من المندوبين أن يقللوا الهاتف المحمول، ولا أود أن أقطع البيانات عند نستمع إلى صوت الهاتف المحمول المباحث، إنني أساوي بين كل الوفود وكلنا نستحق الاحترام، وبالتالي أرجو التفضل بإقبال الهواتف المحمولة.

أود أيضاً أن أعرض عليكم البرنامج الزمني المؤقت للاجتماعات التالية. بعد قليل سوف نبدأ التبادل العام للآراء، وبعد الظهر سوف نستمر في تناول هذا البند، ولكن في الساعة الرابعة وفي نفس هذه القاعة، سوف نستمع إلى الجزء الأول من ندوة بشأن بناء القدرات في مجال قانون الفضاء، وهنا أشكر زميلي من النمسا من جامعة فيينا، وسوف يساعدنا في هذه المسألة. إذاً نشكر الوفد النمساوي على مساعدتنا في إعداد ذلك المنتدى، وينظمه المعهد الدولي لقانون الفضاء والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، والجزء الثاني من تلك الندوة بعد ظهر الغد.

وأود أن أقول أنه اليوم في الساعة السادسة بعد الندوة هناك حفل استقبال في قاعة موزارت في مركز فيينا الدولي في الطابق الأرضي للمبنى F، وغداً سوف نستأنف بند "التبادل العام للآراء"، ثم البند الرابع "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، ولو سمح الوقت فإن الفريق العامل المعني بالبند الرابع قد يعقد الاجتماع الأول.

هناك اقتراح قدمته البرازيل في فترة ما، وكان هذا الاقتراح متصلاً بهذه المسألة وكان مطولاً لم أعد أذكره تماماً... إنما الاتفاقات الدولية الأخرى اعتمدت بتوافق الآراء في هذه اللجنة، هل يأخذ ذلك شكل إعلان رسمي؟ على سبيل المثال هناك عنصران لهما صلة بالطبع وإنني أطرحهما للمناقشة، مسألة قانونية محضة، الأثر القانوني للمعاهدات، وينبغي أن يكون محل دراسة. وهناك قواعد قديمة في قرارات وبالتالي يحدوني الأمل أن تهتمون بهذه المسائل.

إن الرئيس لا يفرض عليكم أي مواضيع ولكنني أطرح هذه الأفكار لتغذية المناقشة.

النواحي التنظيمية

لننتقل إلى النواحي التنظيمية، أود أن أتكلم بشأن المسائل التنظيمية، إن أعضاء كل هيئة للأمم المتحدة ينبغي أن تبلغ في بداية كل دورة بالموارد المتاحة لها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٥٢. والترتيبات بالنسبة لهذه الدورة تتم من ٢٦ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ثمانية عشر اجتماعاً ينتظر أن تعقد في قاعة المؤتمر رقم ٣ وقاعة المؤتمر رقم ٧ والمكتبان في C0713 و C0727 متاحة، وهنا ترجمة فورية بالعربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية وهي اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وهناك تسجيل صوتي للجلسات العامة باللغة الأصلية وباللغة الإنكليزية.

كنت أود أن أرى الإسبانية، أيضاً ولكن لا تقبل هذه الفكرة وهناك محاضر حرفية غير مراجعة سوف تتوفر بعد الدورة.

وفقاً لقرار الجمعية العامة فهذه هي الحدود المقررة للاجتماعات، تنعقد الاجتماعات عادةً أثناء ساعات العمل المعتادة من العاشرة إلى الواحدة ومن الثالثة إلى السادسة مساءً أثناء أيام العمل، وبالطبع ينبغي أن نبدأ في الموعد وتقوم الهيئات الحكومية الدولية باستعراض أنماط اجتماعاتها ودورة وضع التقارير وبالتنسيق مع خدمات المؤتمرات ينبغي أن تعدل أو تكيف طلباتها لاجتماعات على هذا الأساس.

في السنوات الأخيرة، وضعت ميزانية الأمم المتحدة عدداً من القيود وكنت آمل أن أرى مزيداً في إمكانات خدمة المؤتمرات، ولكن لم يحدث ذلك. إذاً هناك قيود على الموارد. ثم نشكركم أن الأمم المتحدة لا تقوم بأعمالها. كذلك الاجتماعات

هل من سؤال؟ هل من تعليق بشأن هذا العرض المتواضع؟ شكراً.

التبادل العام للآراء

لننتقل الآن إلى البند المعنون "التبادل العام للآراء"، والمتحدث الأول على قائمتي هو السيد مندوب تايلندا.

السيد ج. ثيراوات (تايلندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً، إذ أتناول الكلمة للمرة الأولى أود أن أهنئك لانتخابك رئيساً وتحت قيادتك الحكيمة فإنني أثق أن الاجتماع سوف يحقق أهدافه. يود وفد تايلندا أن يقول أنه بالنسبة لتعيين حدود الفضاء الخارجي وهو أمر واضح، فهناك ميل لاستخدام أدنى مدار حول الأرض كحد للفضاء إلا أن هذا أصبح أمراً غير سليم لأن الرحلة الفضائية لمركبة الفضاء رقم ١، F15 تعني أن بداية الفضاء الخارجي قد يكون أدنى من أدنى مدار للسواتل، وبالتالي هناك مخاطر متزايدة للكوارث الناجمة عن تزايد الأنشطة الفضائية لشركات القطاع الخاص، وأصبح من الملح أن نعرف أين ينتهي الفضاء الجوي وأين يبدأ الفضاء الخارجي، وإلا فإن المنازعات الدولية بشأن مسؤوليات الدول وشركات التأمين سوف تكون حتمية نظراً لتباين نظم المسؤولية المنطبقة على الفضاء الجوي وعلى الفضاء الخارجي.

ونظراً لكيفية تحقيق الاستخدام الرشيد للمدار الثابت بالنسبة للأرض نلاحظ أن الإجراء الحالي المكون من ثلاث مراحل التي أنشأتها المنظمة الدولية للاتصالات للمشاغل الساتلي الجديد أن [يتعذر سماعها؟] للحصول على إذن دولي لموقع مداري، هذا النظام يعاني من ثغرة كبيرة مضرّة لبلدان العالم الثالث. وهناك سابقة بالنسبة لمبدأ أولوية الاستعداد وهي أن المشغل يستطيع أن يطلق ساتله أولاً عندما يكون مستعداً قبل الآخرين، وبالتالي ينبغي أن يمنح أولوية احتلال موقع مداري محل خلاف. إن هذه الدعوة تسمح لقوى فضائية غير مسؤولة تمتلك إمكانات إطلاق ضخمة أن تستبق أي جدول للإطلاق لدولة في العالم الثالث. ولكبح هذه الممارسة المظلمة أو الظالمة فإن مبدأ مشغل نظام الساتل هو أول من يضع مشروعاً ملموساً وله إمكانات تقنية واقعية لاستخدام المواقع المدارية. وينبغي أن يؤول ذلك على أن هذه الظروف تغطي وضع مشغل نظام الساتلي المقترح وأن عمليات الشراء لا رجعة فيها وأن عقود التأمين والإطلاق لا يعني الإطلاق الحقيقي والفعلي للساتل.

وبالنسبة لتسجيل الأجسام الفضائية هناك عدد من القضايا القانونية التي تحتاج إلى توضيح مثلاً، في حالة بيع نظام ساتلي بالكامل إلى مشغل ساتلي آخر في دولة أجنبية، هل يسجل الساتل في دولة البلد المشتري؟ أو أن الدولة التي حولت إليها هذه الإمكانيات سوف لا تعتبر دولة إطلاق، ومن دواعي القلق الدولي أن حطام الفضاء في المدارين المتوسط والمنخفض يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع الدولي ويعرض للخطر حياة رواد الفضاء وكذلك يعرض للخطر الأنشطة الفضائية.

على ضوء مشاريع عدد من القوى الفضائية بوضع منشآت على الأجرام السماوية واستخدام القدرة النووية لهذا المشروع، قد يكون ذلك لا رجعة فيه لاستكمال الطاقة الشمسية.

وبالنسبة لأنشطة المنظمات الدولية المتصلة بقانون الفضاء فمن الجدير بالذكر أن ثمة تعاوناً نشيطاً ومساعدات متبادلة تتم في منطقة آسيا والمحيط الهادي في إطار منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادي والمعهد الدولي لقانون الفضاء اتصالاً بوزارة المعلومات والاتصالات التكنولوجية التي نظمت مؤتمراً دولياً لقانون الفضاء في آب/أغسطس في ٢٠٠٦.

أما الأنشطة الفضائية لتايلندا نفسها فقد أطلقنا ساتل تايكوم ٥ في آيار/مايو في ٢٠٠٦ وتيوس لجيستا، وهي وكالة التنمية التكنولوجية الفضائية، سوف يطلق في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٧. شكراً.

الرئيس: شكراً لتايلندا. الأستاذ كوبال من الجمهورية التشيكية، وسوف يرأس هذه اللجنة الفرعية في ٢٠٠٨، السيد كوبال له الكلمة.

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بشأن بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا حسبما جاءتنا من الجمعية العامة في القرار ١١١/٦١ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ولكن قبل ذلك أود بالنيابة عن وفد الجمهورية التشيكية أن أحبيكم تحية حارة وأنت تترأس اللجنة الفرعية القانونية لهذه السنة أيضاً، ففي الجزء الأول من رئاستك نتمنى لك كل النجاح في توجيه المناقشات حول النواحي القانونية لاستكشاف الفضاء الخارجي واستعماله في أغراض سلمية،

الدولية على المعدات المنقولة" في جدول أعمال اللجنة الفرعية كان أمراً سليماً وينبغي لليونيديروا أن يبلغ الوفود عن جهوده بشأن مشروع بروتوكول الفضاء وأن يستمعوا إلى تعليقاتنا.

السيد الرئيس، أثناء الدورة الأخيرة للجنة الفرعية تحقق تقدماً ملموساً في المناقشات بشأن ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية. ويرجع ذلك إلى مساهمات شخصية من رئيس الفريق العامل من الدكتور كاي شروغل من ألمانيا، وقد شرح السيد شروغل مجموعة من العناصر التي قد تشكل أساساً لتوافق في الآراء بشأن استنتاجات وتوصيات تصدر عن هذا المسار. ونحن نعرف أن هذه الآفاق المشرقة قد تحسنت أثناء المشاورات غير الرسمية التي عقدتها جمهورية ألمانيا الاتحادية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حينذاك اجتمع عددٌ من الخبراء من دول الكوبوس، بما في ذلك الجمهورية التشيكية. إن اللجنة الفرعية وفريقها العامل عليهما بذل كل الجهود لإتمام النظر في هذه الاستنتاجات بنجاح وينبغي أن يتكسر كل ذلك بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، أود أن أذكر أن الجمهورية التشيكية تعرض بشكل متكرر على الكوبوس واللجنة الفرعية عند النظر في بنود جديدة لجدول أعمال اللجنة الفرعية ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية، هو البند الوحيد الذي تعالجه اللجنة القانونية ضمن خطة عمل، ومع ذلك فإن البنود التي تناقش ضمن خطة عمل متفق عليها هي أهم البنود من أجل التطوير التدريجي لقانون الفضاء وهي المهمة الرئيسية للكوبوس في المجال القانوني. ومع احتمال إتمام هذا البند الوحيد المدرج في جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية أصبح من الضروري بشكل مطلق أن نتوصل إلى اتفاق بشأن بند جديد أو أكثر من بند تحت هذا العنوان لجدول أعمالنا.

إن بعض البنود الممكنة طُرحت عدة مرات في السنوات الماضية وقد سردت في تقارير اللجنة الفرعية، إن بعض الاقتراحات الجديدة يمكن أن تكون متوقعة أيضاً في هذه الدورة تحت البند المعنون "اقتراحات إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة تنظر بها اللجنة الفرعية القانونية أثناء دورتها السابعة والأربعين". إن لجنتنا الفرعية ينبغي أن تحقق هذه الغاية. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد مندوب الجمهورية التشيكية. والمتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل جمهورية كوريا الموقر.

ونحبي مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، فيفضل تفانيه في العمل قد قاد هذه الوحدة الهامة من أمانة الأمم المتحدة.

نحن نقدر عمل مكتب شؤون الفضاء الذي يسير بطريقة فعالة تحت قيادته فيما يخص لجنة الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين.

أنتقل الآن إلى جدول الأعمال، فإن وفد اللجنة التشيكية يؤيد جهود اللجنة واللجنة الفرعية القانونية لزيادة عدد الدول والمنظمات الدولية التي تنضم إلى معاهدات الأمم الفضائية. أهم صك من هذه الصكوك معاهدة الفضاء الخارجي عام ١٩٦٧ سوف تحتفل في هذه السنة بالذكرى الأربعين لتأسيس هكذا أداة قانونية أُرست الأسس لصرح قانون الفضاء. إن المناقشات الخاصة بوضع وتطبيق المعاهدات الخمس للأمم المتحدة في هذه اللجنة الفرعية وفي الفريق العامل المعني بهذا الموضوع، بقيادة ممثل اليونان السيد كاسابوغلو، تسهم في استيفاء ولاية اللجنة الفرعية وهي تشمل ليس فقط وضع المعاهدات بل أيضاً تنطوي على استعراض تنفيذ هذه المعاهدات والعقبات الموجودة أمام قبولها على نطاق العالم وكذلك تشجيع القانون الفضائي، خصوصاً من خلال برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وهنا أذكر بالمساهمات المضمونية لبلوغ هذا الهدف التي تمت في الأمم المتحدة وأوكرانيا والاجتماع الذي انعقد بشأن قانون الفضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في كييف. لقد اتسم هذا الاجتماع برغبة كل المشتركين في تعزيز دور قانون الفضاء في العلاقات الدولية الحالية.

وبدفعة من التجارب الإيجابية لورش العمل للأمم المتحدة في المناطق المختلفة في العالم، فإن الجمهورية التشيكية ترحب ببنية مكتب شؤون الفضاء الخارجي وبرنامج التطبيقات الفضائية بعقد هذه الورشة مرة أخرى في برنامج التطبيقات وذلك في ٢٠٠٧.

وبالنسبة للبند المتعلق بتعيين وتعريف الفضاء الخارجي وصفته واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض فإن وفدي يرحب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل تحت رئاسة السيد فيلو، أرحب بهذه الدفعة التي يتمتع به هذا الموضوع والذي وضع على جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية لسنوات عديدة.

ويعتقد وفدنا أن قرار الاحتفاظ بالبند "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات

الفضاء الخارجي، واتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل، قد سنت قانوناً وطنياً للفضاء مع اللوائح المنظمة له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واستكمالاً لنظام القانون الفضائي، إن البرلمان الكوري، الجمعية الوطنية لدينا، هي في صدد مناقشة مشروع قانون حول التعويض عن الأضرار للطرف الثالث التي تنجم عن الأجسام الفضائية مما يحدد معايير دقيقة وهيكلية للمسؤولية كانت قد وردت أيضاً في القانون الوطني للفضاء.

وفي العام الماضي ٢٠٠٦ حققت كوريا تقدماً تقنياً مهماً في الأنشطة الفضائية. في تموز/يوليو من العام الماضي، أطلقت حكومتنا ساتلاً كورياً متعدد الأغراض معروف باسم "كوسات ٢" ومركبة لإطلاق الصواريخ، روسية، من المركز الفضائي في روسيا. وفي جهد مواز إن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة في كوريا، وهي كوريا تيليكوم، أطلقت الساتل "كوريا سات ٥" في آب/أغسطس الماضي من مركبة ومنصة إطلاق جنوب هاواي قرب خط الاستواء.

وفي إطار أنشطتنا الفضائية الحكومية وغير الحكومية وفيما هي تتزايد، إن إنشاء وتحديد قانون الفضاء الدولي هي في أوانه إذا وتساعد كوريا على تنفيذ اتفاقية الفضاء التابعة للأمم المتحدة، والتي وضعتها الأمم المتحدة.

بالنسبة إلى البند المتصل بـ "استعراض المبادئ المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي"، يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه حيال التقدم الذي أحرز في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية حول هذا الموضوع، والتي صادقت على خطة عمل ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ بين اللجنة الفرعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يعتبر وفدي أن التعاون المشترك يشكل مثلاً يحتذى به في مجال التعاون بين المنظمات الدولية، وأن هذا الجهد المشترك سيساهم في تأمين بيئة آمنة لأرضنا.

حضرة الرئيس، حول البند الثامن "مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية"، يعتبر وفدي أن إبرام بروتوكول حول الموجودات الفضائية يساهم في مضاعفة استخدام هذه الموارد المحدودة وبالتالي في تسريع أنشطة الفضاء الخارجي.

ويرى وفدي أن هذه الركيزة الثانية من اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة وبروتوكول لوكسمبورغ

السيد ب-هـ كيم (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. أتشرف بأن أجدكم تتراسون هنا الدورة السادسة والأربعين للجنة القانونية الفرعية، وبفضل قيادتكم الحكيم، والقادرة بالطبع، سنتمكن من الوصول إلى مداوات مثمرة. ولهذا الغرض يود وفدي أن يدعمكم بالكامل في الإضطلاع بمهمتك النبيلة بنجاح.

يود وفدي أيضاً أن يعرب عن شكره الخاص للدكتور س. كماشيو لارا، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على التزامه بالعمل في المكتب خلال العقد الماضي.

حضرة الرئيس، في هذا العام ٢٠٠٧ نشهد احتفالاً بذكرى أساسية للجنة كوبوس ولأسرة العاملين في الفضاء، إضافة إلى الذكرى الخمسين لإطلاق أول ساتل وقمر اصطناعي نحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس وإنشاء لجنة الكوبوس لاستخدام الفضاء الخارجي في أغراض السلمية. ولمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد معاهدة الفضاء الخارجية المعروفة الآن بسرعة قانون الفضاء. خلال نصف القرن المنصرم لقد حُققت تقدمات تكنولوجية وعلمية مهمة جداً في مجال الفضاء الخارجي، وكوبوس، بما فيها اللجنة الفرعية القانونية، تستكمل لعبها دور أساسي في إنشاء الإطار المؤسسي من أجل تنظيم وتيسير الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

حضرة الرئيس، من بين التطورات التي شهدناها في الأعوام الخمسين الماضية، إن توسيع أنشطة الفضاء من حيث النوعية والكمية والدور المتزايد للقطاع الخاص الذي يشتمل على هذه الأنشطة هي جديرة بالثناء. وفي هذا السياق، إن اللجنة الفرعية القانونية في الأعوام الماضية قد ساهمت في مشاورات مهمة حول كيفية التطرق إلى المسائل القانونية المتصلة بالتغيير المستمر في العمل في جو الفضاء. ويعتبر وفدي أن الخطوة الأولى لرفع هذه التحديات من هذه البيئة المتغيرة هي عبر تحقيق شمولية نظام المعاهدات، وإنشاء نظام وطني فعال لتنفيذ تلك المعاهدات. لذلك يسر وفدي أن يرى أن اللجنة الفرعية القانونية ستنتهي من خطة عملها على أربع سنوات حول ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية. وأرجو أن تكون هذه الجهود مثمرة وأن تعزز فعالية اتفاقية التسجيل وكذلك معاهدات الفضاء الأخرى.

في الدورة الماضية، الخامسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، صرح وفدي ان جمهورية كوريا كدولة طرف في معاهدة

في صوابية هذه الصكوك التي اعتمدها حيال الدول التي صدقت عليها في القرن الحادي والعشرين. إن المساهمة المتزايدة للقطاع الخاص في الأنشطة الفضائية والتي كانت هي المجال الحصري للدول، منذ بداية عصر الفضاء منذ نصف قرن تقريباً، تحتاج إلى تفكير ملياً هنا. البرازيل على استعداد للعمل مع هذا المحفل من أجل تعزيز وتوطيد هذا الإطار القانوني كي تتمكن من إعطاء منصة واسعة وصلبة للتعاون الدولي في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدونة البرازيل على بيانها. والكلمة الآن للنمسا.

السيد ت. لويديل (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. يود وفدي أن يعرب عن سروره لرؤيتك تتراًس هذه اللجنة، نحن على ثقة أن عملك في هذه الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية سيستفيد من مهارتك وروحك التعاونية.

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري الخالص وشكري الخالص لمدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على عمله مع فريقه وعلى إعداده الدقيق لأعمال هذه الدورة.

بالنسبة إلى عدد العاملين في المكتب القليل والموارد المتاحة المحدودة فنحن نقدر روح الإبداع والعمل الدؤوب الذي يظلمع به هذا المكتب. المكتب، مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي يستحق دعمنا جميعاً ونحن سنستمر في تقديم حصتنا في هذا المجال.

حضرة الرئيس، تود النمسا أن ترحب بالندوة التي ستعقد اليوم بعد الظهر، عند انتهاء الجلسة العامة، وغدا صباحاً وذلك في موضوع "بناء القدرات في قانون الفضاء" والتي يدعمها المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء. نحن على ثقة أن بناء القدرات في قانون الفضاء أساسي، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وهي أساسية بالنسبة إلى الدول الأعضاء كي تتمكن من أن تضع مقترحات وترى كيف يمكنها أن تعزز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

حضرة الرئيس، إن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١، وافقت على البند الرابع الذي ورد على جدول أعمالنا وهو "حالة المعاهدات الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، نحن على استعداد

حول السكك الحديدية، اعتمدت في مؤتمر دبلوماسي في شباط/فبراير الماضي، هي جميعاً موضع تقدير.

يرجو وفدي أن تستمر اللجنة الفرعية القانونية في توضيح المبادئ الأساسية وأن تساهم في صياغة هذه الركيزة الثالثة من الاتفاقية، وهي بروتوكول الموجودات الفضائية وذلك في اجتماع يونيدروا الحكومي الدولي المقبل.

الرئيس: شكراً لمدنوب جمهورية كوريا على هذه المداخلة. وأود أن أعطي الكلمة الآن إلى البرازيل.

السيدة ك. ل. ر. ريبيرو مورا (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً حضرة الرئيس. اسمح لي أولاً أن أنضم إلى المتحدثين السابقين وأعرب عن تهاني الحارة على ترأسك هذه اللجنة الفرعية وأضمن لك تعاوننا الكامل في وفد البرازيل.

كذلك، لمعلوماتك، إن البروفسور من البرازيل قد وصل إلى فيينا ولكنه لديه بعض المشاكل مع حقيبته، لم يحصل عليها بعد، لذلك سيأتي بعد الظهر.

الذكرى ٢٠٠٧ إذاً ذكرى أساسية، هي الذكرى الخمسين لعصر الفضاء ولكنها أيضاً الذكرى الأربعين للتوقيع على معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية، والتي وقعنا عليها في لندن وموسكو وواشنطن في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وحصيلة التوقيع على هذه المعاهدة كان أن عملية المفاوضات جعلت روح التعاون هي السائدة على روح التنافس. والاعتراف بالفضاء الخارجي على أنه مكان للبشرية جمعاء وهو شرط أساسي للتعاون من أجل استخدامه السلمي واستكشاف الفضاء لصالح الأمم جميعاً. وفي السنوات الأربعين الماضية، منذ التوقيع على المعاهدة، صارت تكنولوجيا الفضاء أساسية لتطبيقات في مجالات عدة كإدارة الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب والتصدي لها ورصد البيئة الزراعية والصحة العامة وتغير المناخ والتعليم عن بعد والطب، وذلك من جملة أمور أخرى.

حضرة الرئيس، إن دور اللجنة الفرعية القانونية أساسي في هذا المجال مما يسمح لنا من اعتماد صكوك دولية تسمح بإعطاء فرص سليمة ومنصفة لكافة الدول للوصول إلى التكنولوجيا الفضائية، ولذلك شرط أساسي بالنسبة إلينا أن ننظر

منصة ساتلية لبعثات فضائية في المستقبل. منها قد تكون تحتوي على حمولة لرصد الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان.

في الختام، اسبحوا لي أن أشير إلى أن وفدي على استعداد لاستكمال دعمه القوي للجنة الفرعية وكذلك لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وفي هذه الروح نحن نتطلع إلى دورة ناجحة للجنة الفرعية. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب النمسا الموقر على مداخلته. والمتحدث التالي هو مندوب الجمهورية العربية السورية، تفضل سيدي.

السيد ب. سيفي (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، بداية أود باسم وفد بلادي أن أتوجه إليكم بأحر التهاني على الثقة التي حظيت بها لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة و بانتخاب أعضاء مكتبكم. ونحن نتطلع إلى التعاون معكم لإنجاح أعمال لجنةنا على الوجه الذي نرنبو إليه جميعاً.

ويود وفد بلادي أيضاً أن يتوجه بالشكر والتهنئة على الرئيس وأعضاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على انتخابهم في المكتب وعلى جهودهم المخلصة والحديثة لتعزيز الاستفادة من علوم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي وتطبيقاتها لخدمة رفاه البشرية. ونخص بالتقدير ج. بارشيه رئيس اللجنة، على العرض الشامل الذي قدمه لتقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والأربعين. الذي أكد على أهمية تنسيق توصيات اليونيسبيس الثالث فيما يكفل تعزيز إمكانيات البلدان النامية وتمكينها من التصدي لتحديات التنمية، ولا سيما التحديات المقترنة بتعزيز الزراعة وإدارة موارد المياه والقضاء على الأمية وتوفير تعليم أفضل وتحسين خدمات الصحة العامة.

كما أن التقرير يشير إلى ضرورة أخذ القدرات والاحتياجات المحلية والإقليمية بعين الاعتبار عند متابعة تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث.

وأن العمل الذي تقوم به أفرقة العمل ينبغي أن يكون متنوعاً لتجديد وتنفيذ خطط عمل تتضمن أهدافاً ووسائل ومهام محددة. ويرى وفد بلادي أن زيادة الشفافية في الأنشطة الفضائية من شأنه تعزيز الطابع السلمي والمسؤول والدوري للأنشطة العلمية في الفضاء الخارجي.

لتوسيع نطاق عمل هذا الفريق، كما وافقنا عليه في هذه الدورة، ونرجو أن نتمكن من أن نعمل في إطار هذا الفريق مما يساهم في استكشاف القدرات التي تشير إلى بعض المعاهدات.

وفيما نحن لا نستخف بدور وأهمية الصكوك والقواعد غير الملزمة لتطوير قانون الفضاء الدولي، قانون المعاهدات بالنسبة لدينا يبقى هو حجر زاوية القواعد والممارسات التي تطبق في القانون الدولي وقانون الفضاء الدولي بشكل خاص. وبصفتنا من إحدى الدول التي صدقت على المعاهدات الخمس، النمسا أيضاً على استعداد للنظر في تعديلات تلك المعاهدات التي لم تصدق عليها بعد الدول لنرى كيف يمكن أن نجعلها أكثر جاذبية كي تنضم إليها الدول. في الوقت ذاته نحافظ على المفاهيم القانونية الأساسية التي وردت في تلك المعاهدات.

حضرة الرئيس، ترى الأسرة الدولية نفسها على مفترق طرق نظراً للتعميل الكبير على الفضاء لأغراض سلمية عسكرية مدنية وتجارية. لقد صارت السواتل أساسية في المجتمع العصري في العالم المتقدم وكذلك في الدول النامية الكثيرة. وأن المنافع التي تنجم عن الفضاء تستفيد منها الكيانات التجارية، غالباً ما يملك القطاع الخاص مركبات وشركات إطلاق الصواريخ وليس الدول والحكومات وهذا الواقع قد طرح بالنسبة إلينا عدد من التحديات، خاصة في مجال الإطار القانوني الذي ينظم تسجيل الأجسام الفضائية، وهذا لا يعني أن الاتفاقية الحالية لم تكن جيدة فهي تعمل بشكل جيد، ونحن ندعمها بشكل كامل، ولكن يبقى العامل بأن الأنشطة التجارية قد تغيرت وأن المعاهدات الحالية يجب أن تكمل من تدابير أخرى.

في إطار البند التاسع، "ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية"، نود أن نشير إلى هذه المسألة وأهمية إطلاق والقيام بدراسة حول الدول التي تطلق المركبات الفضائية وممارساتها في هذا المجال ونود أن نرى كيف يمكن أن ننظر في هذا المجال وفي تسجيل الأجسام الفضائية في هذه الدورة.

بالنسبة إلى موضوع تسجيل الأجسام الفضائية فهذا يدفع بي إلى مشروع أساسي تنظر فيه النمسا. في العام الماضي إن عقد تطوير أول ساتل نمساوي تم التوقيع عليه، وهذا الساتل المعروف بالمستكشف الواضح "برايت إكسبلورر" هو لدراسة البيانات وتذبذبها وكذلك إشارات جديدة تصلنا من النجوم وكذلك التركيبية الكيميائية للكون. إضافة إلى ذلك فهذا المشروع الذي تموله وزارة النقل والتكنولوجيا والابتكار يهدف إلى تطوير

أكبر، وضرورة توفير التكنولوجيات ذات الصلة لكافة الدول بدون تمييز وتبادلها على الصعيد الدولي.

سيدي الرئيس، إن النهوض بالتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو ضرورة ملحة، ومهمة ذات أولوية في عالمنا الراهن. كما أن تسخير الفضاء الخارجي في خدمة أهداف سامية يلبى الطموحات الإنسانية والأهداف الدولية. وتعمم الفوائد الاقتصادية والعلمية على شعوب العالم إنما هو خدمة للإنسانية جمعاء. وعلى النقيض من ذلك فإن إدخال أسلحة إلى الفضاء الخارجي من شأنه تقويض مفهوم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وكذلك الأساس الذي تستند إليه الجهود الرامية إلى منع الانتشار [؟] يتعذر سماعها؟] المنطقي ذاته لهذه الجهود، ومن هذا المنطلق تحديداً يحرص وفد بلادي من خلال عضويته في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على المشاركة في المداولات المتصلة بمسألة الاستخدام للفضاء الخارجي ومسائل أخرى هامة كالسلاح النووي في كل دورة من دورات المؤتمر المذكور. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب الجمهورية العربية السورية على مداخلته. والمتحدث التالي هو رئيس الفريق العامل حول البند الرابع وهو مندوب اليونان الموقر تفضل.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس. اسمح لي أولاً أن أتناول الكلمة منذ البداية بإعرابي عن تهانيك على إعادة انتخابك رئيساً للجنة الفرعية.

واسمح لي أيضاً أن أعرب عن شكري العميق لإعادة انتخابي رئيساً للفريق العامل المعني بالبند الرابع من جدول أعمالنا فهذا شرف لي أن أتمكن من أن أساهم في أعمال اللجنة الفرعية القانونية. عادةً، لدينا عمل بدأناه منذ ربع قرن تقريباً في هذه القاعة وكما تعرفون أنتم والزميل كوبال من الجمهورية التشيكية والبروفسور كولوسوف، لا أعتقد أن غيرنا كان من قدامى، لا أقول إننا من قدامى ولسنا من ضحايا هذه المعركة القديمة، لا، ولكننا نحن من أوائل المناضلين في هذه القضية والمدافعين عن هذا الموضوع.

وفي هذا العام نحتفل بثلاثة احتفالات، الذكرى الخمسون لهذه البطولة التي سجلتها البشرية عندما خرجت وانطلقت في الفضاء الخارجي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ عندما إطلاق صاروخ سبوتنيك الأول. ثانياً، الاحتفال الثاني،

كما ونود أن نؤكد على أهمية اشتراك المزيد من البلدان، لا سيما النامية منها، في منظومة التعاون الدولي في استعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويرحب وفدي بلادي بالمساعدات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية لإشراكها في الأنشطة الفضائية التي يجري الإضطلاع بها وإتاحة الفرصة لهذه الدول للاستفادة من هذه النشاطات.

وعلى صعيد آخر، فإننا ننظر بعين القلق لأن الموارد المالية المتاحة للبرنامج لا تزال محدودة ونناشد الجهات المانحة أن تستمر بتدعيم البرنامج من خلال التبرعات.

السيد الرئيس يبرز التقرير أهمية بناء القدرات في مجال اعتماد تكنولوجيا الاستشعار عن بعد واستخدامها، خصوصاً من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية. كما ويشدد على أهمية تكنولوجيا الاستشعار عن بعد في التنمية المستدامة وضرورة توثيق إمكانية الحصول دون تمييز على إحداث بيانات الاستشعار عن بعد والمعلومات المشتقة منها بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب.

يرحب وفد بلادي بالمشروعين اللذين أطلقهما برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية لصالح بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا، ونود أن نؤكد مجدداً على أن مشكلة الحطام الفضائي في الفضاء الخارجي ما زالت تمثل خطراً أساسياً على عمل السواتل دون عوائق، وبالتالي على استمرار إمكانية حصول المجتمع الدولي على منافع الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، إن الكوارث الطبيعية المأساوية التي ضربت بلداناً عديدة امتدت من المحيط الهندي إلى المحيط الهادي، وضعتنا امام حقيقة أساسية مفادها ضرورة تكثيف العمل من أجل الوصول إلى نظام عالمي يدعم إدارة الكوارث بواسطة النظم الفضائية. كما أن هذه الكوارث جعلت لزاماً على كل دول العالم اعتماد مبادرات علمية جديدة لإدارة الكوارث عن طريق تبادل المعلومات.

إن وفد بلادي يرى أن مركز رصد آسيا أتى كمبادرة مهمة في هذا السياق، إلا أننا نود أن نؤكد على ضرورة تحسين آليات الإنذار والرصد والتنبؤ وتبادل الخبرات والمعلومات بشكل

إذاً حضرة الرئيس، كانت هذه الأفكار التي تدفع بنا لكي نحرز تقدماً هنا. يجب، وبشكل خاص، وبرأيي، أن نساهم في هذا الاجتماع بين مختلف الوكالات. من المهم أن يكون لهذا الاجتماع استمراراً نصف نهار من السنة مثلاً على مستوى كبار الزعماء، big chiefs، وليكون هذا برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة. يجب أن يكون هناك استمرارية، في الوقت ذاته يجب أن نشهد تعاوناً مع الوكالات المهتمة لصياغة ووضع قواعد القانون الدولي المتصل بالأنشطة الفضائية. وأقصد بالأنشطة الفضائية بالمنعنى الأوسع للكلمة.

وكما ذكرت النمسا وكذلك ممثل الجمهورية العربية السورية، هناك تغييرات اجتماعية واقتصادية طرأت خاصة بوجود القطاع الخاص، وهنا تتغير الأنشطة الفضائية. وهذا طبعاً لا يعني أن الدول لن تواصل مراقبة ورصد أنشطة مواطنيها.

إذاً حضرة الرئيس، هذه بعض الملاحظات، خاصة بالنسبة للآراء التي ينبغي أن نطرحها قبل التخطيط، وأظن أن هذه الآراء هي التي ستكون أكبر مساهمة في احتفالاتنا بذكريات مختلفة في إطار تاريخ القرن العشرين بل والقرن الحادي والعشرين أيضاً. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان على آرائه هذه ومساهماته ودعمه. وأعطي الكلمة الآن لحضرة ممثل الولايات المتحدة.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، بداية أهنئك على إعادة انتخابك وعلى مواصلتك ترأسك هذه اللجنة الفرعية بنجاح. وهذه اللجنة الفرعية أسهمت إسهامات جسيمة في تحسين وتطوير قانون الفضاء الخارجي تحت رئاستك، وستستمر في ذلك. وأشكر في ذلك مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

يسعدني أن أكون هنا في فيينا لألتقي في هذه المجموعة المرموقة من هذه الخبراء المرموقين بالدورة السابقة للجنة كانت مثمرة جداً ونتطلع إلى مواصلة التقدم في مواجهة ومعالجة المسائل العملية التي تهمننا جميعاً. إن لجنة استخدام الفضاء الخارجي، كوبوس، ولجنتيها الفرعية تتسم بتاريخ متميز من العمل عبر توافق الرأي لتطوير قانون الفضاء بشكل يعزز بدلاً من أن يعيق استكشاف الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، وبالأخص فإن هذه اللجنة تثني على دورها الذي أدته في وضع المعاهدات الفضاء

نحتفل بالذكرى الخمسين للجنة الأم، كوبوس. وثالثاً، الاحتفال الثالث نحتفل بالذكرى الأربعين للتوقيع على أول معاهدة للمبادئ المتصلة بالفضاء.

إذاً ثلاثة احتفالات تاريخية في العام ٢٠٠٧، وهو عامٌ واحتفالات يجب أن نستفيد منها. عبارة الذكرى أو الاحتفال لا يعني أن نشهد قالب الحلوى والكاكو ونحتفل ونغني كل سنة وأنتم بخير، لا بل هي ذكرى لنفكر ملياً، لنفكر بتأمل ونرى إذا أردتم كيف يمكن أن نخطط في المستقبل ونحضر للأنشطة المستقبلية للجنة.

أصدقائي وزملائي الأعضاء، ذكرتم الإشكالية التي وردت في اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة حول تطور القانون الدولي، لا بل تشتت وتشرذم القانون الدولي. إذا وضعنا حصيلة هذه السنوات الماضية، سنوات كثيرة، عقود طويلة، تبين لنا أننا في عجز حيال إمكانية الإنتاج في لجنتينا الفرعيتين واللجنة الأم. بمعنى أننا لا نقوم بالعمل، لا نقوم بواجبنا هذا العمل الذي كان قد أنجز في الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات، آنذاك ذكرت أنت حضرة الرئيس، أن مدة الدورة كانت عادةً في اللجنة الفرعية القانونية تستمر على ثلاثة أو أربعة أسابيع، ولكن كما تعرف كانت تنعقد إما في نيويورك أو في جنيف. كنا نضع فعلاً المعايير، نقوم بصياغة هذه المعايير والمبادئ المتصلة بالفضاء، منذ التسعينيات لم نعد نقوم بأي أمر ما تقريباً. ناقش بالطبع، النقاش عملية مستمرة ديمقراطية تساهم في التطور الاجتماعي، نعم، ولكن لم نتمكن وزملينا الموقر البروفسور كوبال أشار إلى هذا الموضوع الآن، لم نسجل أي نقطة جوهرية نريد أن نعمل عليها ونتخذ قراراً بشأنها. لذلك أعتقد أنه لمناسبة هذه الذكرى التي سنحتفل بها في هذا العام علينا ربما أن نستعرض العمل الذي سننجزه في الأعوام المقبلة.

زميلنا من فرنسا رئيس اللجنة، كان قد اقترح في العام الماضي، وكرر هذا الأمر في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والفنية، كان قد قدم اقتراحاً حول تحديث هذه اللجنة، كيفية إعادة شبابها، إذا جاز التعبير. وهنا لنحاول أن نتخلص من الصدمات التي عشناها في التسعينيات، لدينا تغيير ليس فقط على مستوى العلوم والتكنولوجيا ولكن كذلك على المستوى الجيوسياسي. لدينا تمييز هنا بين العوامل والعناصر التي بشكل ما أدت بالبشرية إلى أن تصادق على هذه المعاهدات الخمس والتي شكلت الجسم القانوني للفضاء.

الأمريكية لاستكشاف الفضائي وللتشجيع على التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول استراتيجية استكشافية عالمية تشمل كل من المشاركة التجارية والدولية في أنشطة العلوم القمرية واستخدام الروبوتية القمرية والعمليات القمرية بحيث يمكن في نهاية المطاف أن يستكشف البشر ما هو وراء المدار المنخفض للأرض.

والولايات المتحدة مستعدة للانطلاق من تاريخها الثري من التعاون الدولي لتحقيق أهدافها في مجال استكشاف الفضاء. وعملاً بالإرشادات الخاصة بالسياسة الفضائية الوطنية فإن الولايات الأمريكية مستعدة أيضاً للبحث عن أشكال أخرى من التعاون الدولي مع الدول الأخرى ومع شريكات دولية حول الأنشطة الفضائية التي تعود بفائدة متبادلة، بل وتعزز استخدام الفضاء في أغراض سلمية.

ومجالات التعاون الموسع المحتملة تشمل توفير معلومات الرصد الفضائي الأمريكية لمشغلي السواتل وكذلك تطوير وتشغيل نظم جديدة لرصد الأرض.

وأثناء ٢٠٠٦، أي الذكرى الخامسة والعشرين للمكوك الفضائي استأنفت ثلاث بعثات أعمال البناء في محطة الفضاء الدولية، مير. ولذلك مهدنا السبيل لعامل نشط عام ٢٠٠٧ سيشهد تزايداً كبيراً في قدراتنا البحثية والحجمية في هذه المحطة.

وفي مجال العلوم الفضائية فقد أحرزت ناسا نجاحاً ملحوظاً بالأنشطة الفضائية في عام ٢٠٠٦، وشمل ذلك التشغيل المستمر لطوافات [؟يتعذر سماعها؟] وابورتينيتي على سطح المريخ، ووصول دوار الاستطلاع على مدار المريخ، وعودة بعض العينات من المذنبات إلى الأرض على بعثة [؟يتعذر سماعها؟]، وإطلاق أول بعثة روبوتية إلى بلوتو التي اقتربت للمرة الأولى أكثر اقتراب من زحل في الفضاء [؟يتعذر سماعها؟] وستصل البلوتو في ٢٠١٥.

وكذلك في ٢٠٠٦ فإن نظام جيوس، أي نظام النظم لرصد الأرض عالمياً، أسهمنا، وبموافقة الهيئة الوطنية لمراقبة الجو والغلاف الجوي، نوا، تمكنا من إعادة تحديد موقع الساتل الثابت بالنسبة للأرض على جنوب أمريكا لتوفير تغطية أرساد جوية أفضل لتلك المنطقة. وجويس ١٠ ستصل إلى وجهتها الأخيرة على ٦٠ درجة غرب في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وإن إعادة تحديد موقع جويس ١٠ دليل كبير على

الخارجي الأساسية وهي معاهدة الفضاء الخارجي ثم اتفاق الإعادة والعودة واتفاقيتي التسجيل والمسؤولية.

وفي الإطار القانوني للمعاهدات هذه، فإن استخدام الفضاء في الدول والمنظمات الدولية وحالياً حتى من جانب هيئات خاصة قد انتهى. ونتيجة لذلك فقد أسهمت تكنولوجيات الخدمات الفضائية بشكل لا يثمن في النمو الاقتصادي وفي تحسينات مستوى معيشة العالم كله. وهذه الدورة مهمة أيضاً لنا للتفكير في كون الكثير من الدول لم تنضم إلى المعاهدات الأربعة الأساسية بما في ذلك بعض الأعضاء في كوبوس، واللجنة الفرعية ينبغي أن تدعو والمنظمات الدولية إلى التفكير في التصديق على هذه الصكوك الأساسية وتنفيذها كما ذكرت أعلاه. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تشجع تلك الدول التي قبلت هذه الصكوك الأساسية على أن تنظر في مدى كفاية وملاءمة قوانينها الوطنية من أجل تنفيذها.

وقبل أن أنتقل إلى أعمال اللجنة الفرعية لهذه الدورة أعلق بسرعة على الأنشطة الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة والتي تؤثر على برنامجنا الفضائي.

في الحادي والثلاثين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وقع الرئيس بوش على سياسة فضائية وطنية جديدة أمريكية تجعل السياسة الوطنية تقرر، سياسة وطنية شاملة تحكم كل أنشطتنا الفضائية. وقد مضى نحو عشرة أعوام على السياسة السابقة ولذا كان لا بد من تحيينها. والتقدمات في التكنولوجيا أدت إلى زيادة كبيرة دون شك في أهمية واستخدام الفضاء عالمياً. وسياستنا الجديدة إذاً تراعي هذه التغيرات وتعكس كون الفضاء قد أصبح مكوناً هاماً من الأمن القومي والوطني والاقتصادي الأمريكي.

حضرة الرئيس، إن سياستنا الفضائية التي تتناول أنشطتنا الفضائية الخاصة بالأمن القومي والوطني والتجارية والمدنية موجودة على الانترنت على المكتب الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا في الموقع الشبكي www.oftp.gov. وأود أن أبرز هنا أن سياستنا الفضائية الوطنية تركز إلى مبدأ أساسي مرشد ألا وهو التزامنا الوطني باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لجميع الدول للأغراض السلمية وللفائدة البشرية جمعاء.

أما بالنسبة لبرنامجنا المدني الفضائي الأمريكي، فإن الناسا قد أحرزت تقدماً ممتازاً خلال العام المنصرم في دفع مسألة تنفيذ رؤية الاستكشاف الفضائي الأمريكي قدماً. وإن المؤتمرات الدولية الإضافية جرت لتحسين الفهم العالمي لهذه الرؤية

بالمهمة التي تقع على عاتقنا فيما يتعلق بتحليل ممارسات الدول والمنظمات الدولية في مجال تسجيل الأجسام الفضائية.

حضرة الرئيس، في إطار التزام نيجيريا بالنهوض بمعاهدات الأمم المتحدة المعنية بقانون الفضاء، فلعلكم تذكرون أننا استضفنا أول مؤتمر أفريقي لقبائدي الفضاء في افريقيا حول العلوم والتكنولوجيا الفضائية من أجل التنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهذا المؤتمر شمل فريقاً عني بقانون الفضاء أوصى بإنضمام الدول الأفريقية إلى معاهدات الأمم المتحدة. ونضيف هنا أن [التفسير] التلخيصي لهذا المؤتمر عرض على الاتحاد الأفريقي من خلال المؤتمر الإقليمي الأفريقي لوزراء العلوم والتكنولوجيا المنعقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وكذلك وإبان عام ٢٠٠٦ فإن ممثلين من نيجيريا شاركوا في مناسبات خاصة بقانون الفضاء كان هدفها، من بين أهداف أخرى، النهوض بفهم معاهدات الأمم المتحدة حول قانون الفضاء والإنضمام إليها وبالأخص في الرباط في المركز المغربي الملكي الثاني للاستشعار عن بعد والمركز الأوروبي وورشلة العمل التي نظمت من خلال هذا المركز والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، وفي كيبف من خلال ورشة العمل التي نظمتها الأمم المتحدة مع حكومة أوكرانيا. ونود أن نشيد بهاتين المبادرتين العظيمةتين ونعرب عن تقديرنا لمنظمي هاتين المناسبتين.

تقر نيجيريا حضرة الرئيس، لضرورة وضع قوانين وسياسات فعالة حول الأنشطة الفضائية على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني. ونواصل محاولتنا لتعزيز وتحسين أطرنا القانونية الوطنية بما يتماشى والتزاماتنا الدولية. وهذا الاعتراف يأتي إضافة إلى تشغيلنا الناجح لقانون الفضاء والسياسات والمؤسسات الفضائية في أي بلد تعول على وجود محترفين مؤهلين بالشكل المناسب. ولذا يسعد وفدي أن يشهد إدراجاً لموضوع الندوة التي موضوعها "بناء القدرات في قانون الفضاء" على جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية. وحيث أن نيجيريا تدارست أيضاً موضوع إدراج دراسات حول قانون الفضاء في منهاج المؤسسات النيجيرية المؤهلة، فإننا نود أن نقول أن الخطوات الأولية اتخذت فعلاً لبدء دورة عامة حول قانون الفضاء في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا الفضائيين وتدريبهما.

حضرة الرئيس، وفد نيجيريا يسجل عمل هذه اللجنة الفرعية حول تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده كعملية ينبغي أن تستمر بما يحقق مصلحة جميع الدول. وقد وفرنا ردودنا على [يتعذر سماعها؟] إضافيين مقترحين في الدورة

جهودنا الدولية لإدراج فوائد رصد الأرض المتكاملة في إطار فريق رصد الأرض.

وإذ نعمل في هذه الدورة، علينا أن نفكر مجدداً في السجل الهائل من النجاح الذي أحرزته هذه اللجنة في النهوض بقانون الفضاء ولكن الكثير من النجاح يعود إلى قدرة اللجنة على التركيز على المسائل العملية والتصدي لأي مشاكل على أساس توافق في الرأي وتحقيق النتائج. وعلينا أن نضرب مناقشاتنا على الاستمرار في هذه العادة والتقاليد وتفادي الإغراء نحو التركيز على مسائل نظرية بدلاً من المسائل العملية. وكذلك اللجنة الفرعية، نجاحها يعود إلى تفادي المناقشات المطولة حول مسائل دخيلة سياسية.

شكراً على حسن انتباهكم إذاً ونتطلع إلى دورة مثمرة ودية. وشكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على كلمته هذه. وأعطي الكلمة الآن لحضرة ممثل نيجيريا.

السيد ر. أ. بوروفيس (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس على إعطائنا الكلمة.

وفد نيجيريا واثق من أننا سنتمكن تحت قيادتك وإدارتك كرئيساً للجنة الفرعية القانونية من تحقيق النجاح في عمل هذه الدورة. كما ننتهز هذه الفرصة لنحیی مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي وموظفيه الموجودين على المنبر معنا.

حضرة الرئيس، نيجيريا ملتزمة التزاماً شديداً لضمان الانضمام العالمي للدول إلى معاهدات الأمم المتحدة حول القانون الفضائي رغم التقدمات التكنولوجية التي تحتاج إلى توسيع فهمنا لنطاق ومحتوى وتطبيقات قواعد قانون الفضاء.

وطبعاً، إضافة إلى التوفير الطوعي للمعلومات حول تسجيل نيجيريا ساتل أول في آب/أغسطس في ٢٠٠٤ وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٢٧ ب، فإننا نود باسم نيجيريا أن نبليكم بتوقيعنا على وثيقة الانضمام إلى اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، فهذه خطوة إيجابية لا بد منها لنودع وثائق إنضمامنا. وهذه الخطوات تتخذ حالياً. وبينما نصادق تماماً على عمل هذه اللجنة الفرعية ككل فإننا نساند بالكامل أيضاً

الخارجي، وبدأ هذا البرنامج بإطلاق الساتل المصري وهو ساتل استشعار عن بعد من نوع السواتل الصغيرة المحسنة على مدار متدن بالنسبة للأرض ومعدل الاستبانة ٧,٨ أمتار وهو يستخدم بالكامل لأغراض سلمية لأغراض التنمية.

ثانياً، مصر تعول على التعاون الدولي في استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي ونشر التكنولوجيا الفضائية أهم موضوع في تشجيع الدول على التصديق والانضمام إلى معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة حول استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية، هذا ثانية.

أما ثالثاً، فإن مصر تتطلع إلى التعاون في برامج مع جميع الدول وذلك وفقاً لمبادئ معاهدة الأمم المتحدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية وإعلان فيينا، هذه هي النقاط الرئيسية.

هل لي الآن أن أتابع نص بياني بالعربية؟

الرئيس: نعم أرجو أن تفعل ذلك وأن تتابع، فهذا من حقك بالكامل أن تدلي ببيانك كله باللغة العربية، أنا آسف لمقاطعتك منذ بداية بيانك ولكن كان هذا فقط ينم عن اهتمامي الشديد واهتمام الوفود كلها في أن نستمع إلى بيانك بالكامل، واللغة العربية يحق لك أن تستخدمها بالكامل، ولك أن تتابع.

السيد م. ح. محمود (جمهورية مصر العربية): السادة والسيدات وفود الدول الأعضاء، السيد الرئيس، يرى الوفد المصري أن معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي تشكل نظاماً قانونياً بحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وبصفة خاصة معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي تعد العهد الأعظم [يتعذر سماعها؟] لهذا النظام القانوني. وتؤكد مصر على ضرورة تقييد الدول بالمبادئ والقواعد القانونية التي تضمنتها هذه المعاهدات، وبصفة خاصة مبدأ حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى دون تمييز وعلى قدم المساواة وفقاً للقانون الدولي. ومبدأ حصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية دون غيرها ومبدأ التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية.

سيدي الرئيس، هذا النظام القانوني الذي يدين في وجوده لجهود لجنة الاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي ولجنتها الفرعيتين يشكل أساساً قانونياً كافياً لحكم أنشطة الدول

الخامسة والأربعين للجنة الفرعية من جانب الفريق العام المعني بهذه المسائل ونأمل أن ردود المداولات حول هذا الموضوع الهام.

وكعضو في معهد يونيدروا فإن نيجيريا بروح من التزامها الثابت بالتنفيذ المناسب لجميع الصكوك القانونية الدولية الحالية، نيجيريا إذاً تعلق أهمية قصوى على موضوع مسودة البروتوكول الملحق باتفاقية المصالح الدولية في المعدات المنقولة.

إن هذه الآراء العامة الأولية لوفد نيجيريا، ولكننا سنذلي بيانات محددة حول مختلف بنود جدول الأعمال المنفردة إبان هذه الدورة وحتى الاقتضاء.

حضرة الرئيس، وفد نيجيريا يتطلع إلى دورة مثمرة جداً تحت إدارتكم. وشكراً.

الرئيس: أشكر حضرة ممثل نيجيريا. والمتحدث التالي

على قائمتي حضرة ممثل مصر.

السيد م. ح. محمود (جمهورية مصر العربية): يقدم الوفد المصري التهنئة لإعادة انتخاب سيادتكم لهذه اللجنة الفرعية القانونية الموقرة، متمنين كل التوفيق.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، يرى الوفد المصري أن معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها ...

[لا يسمع الرئيس، الرئاسة لا تتلقى الترجمة الفورية مع أن الترجمة الفورية عاملة]

الرئيس: فهل لمثل مصر أن يتفضل بإعادة بيانه فنحن جميعاً مهتمون بالاستماع إليه منذ البداية. الكلمة لمثل مصر إذاً.

السيد م. ح. محمود (جمهورية مصر العربية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): فعلاً، يمكنني أن أستأنف بياني. يود وفدي أولاً حضرة الرئيس أن يحييك ويهنئك على إعادة انتخابك رئيساً لهذه اللجنة القانونية ونتمنى لك كل التوفيق.

حضرة الرئيس، مصر تسعى إلى التعاون وبياني فيه بعض النقاط الرئيسية. أولاً، بالنسبة لبرنامج الفضاء المصري فهو برنامج سلمي بالكامل بالنسبة لاستكشاف واستخدام الفضاء

والقمر الاصطناعي مصر سات ١ قمر صناعي للاستشعار عن بعد يستخدم لأغراض التنمية من نوع المايكرو ساتالايت المطور، انهينسد مايكرو ساتالايت، يعمل في مدار أرضي منخفض ودرجة تحليل ٧,٨ متر وهي مواصفات [؟يتعذر سماعها؟] بأغراض سلمية.

سيدي الرئيس، تعول مصر على المصادقية التي تتمتع بها مواقفها السياسية في تعزيز التعاون الدولي السلمي مع الدول الفضائية بهدف نقل تكنولوجيات تصنيع الأقمار الصناعية، وهو ما تعتبره مصر لازمة ضرورية لضمان تحقيق مبدأ حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وهو المبدأ السادس من محتوى أحكام معاهدات الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ وكذلك مبدأ التراث المشترك للإنسانية الذي يقضي بأن يباشر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان أياً كانت درجة إنمائها الاقتصادي أو العلمي ويكونان ميداناً للبشرية قاطبة.

كما يدعو الوفد المصري إلى أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي وبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية بالإضطلاع بدور فعال في مجال نشر تكنولوجيات الفضاء واستخدامها في الأغراض السلمية. وإدراكاً من أهمية الأنشطة الفضائية والمردود الذي يمكن أن تحققه في مجال التنمية، واقتناعاً بالدور الذي تقوم به معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها في مجال الفضاء، فإن مصر طرف في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادةتهم ورد الاجسام المطلقة إلى الفضاء لعام ١٩٦٧. كما أن مصر وقعت على اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢، وتقوم حالياً، وكاستجابة لرسالة الأمين العام التي تضمنت مزايا الانضمام إلى اتفاقية المسؤولية، تقوم بدراسة إمكانية الانضمام إلى هذه الاتفاقية وكذلك اتفاقية التسجيل. كما تعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء قواعد قانونية داخلية لحكم الأنشطة الفضائية، وذلك في ضوء توجهها للتعاون الدولي مع الدول الصديقة في مجال الاستخدامات السلمية في الفضاء. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل مصر على بيانه، وأعتذر مرة أخرى لأنني قاطعته، ولكن كانت بسبب أن أتمكن من الاستفادة من الاستماع إلى بيانه. والآن ننتقل إلى المراقبين، السيد ممثل سويسرا.

في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وضع قواعد قانونية إضافية تسمح بمواكبة ما استحدثه التقدم العلمي والتكنولوجي والاستغلال الخارجي للفضاء التجاري للفضاء الخارجي من موضوعات تتطلب وضع قواعد قانونية بحكمها.

وفي هذا الإطار يعتقد الوفد المصري أن خير ضمان لانضمام الدول إلى معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي هو إتاحة ونشر تكنولوجيات الفضاء إلى أقصى مدى ممكن مما يتيح مشاركة فعالة للدول، وبصفة خاصة الدول النامية، في الأنشطة الفضائية، الأمر الذي يشعرها بأهمية هذه المعاهدات وضرورة الانضمام إليها بكفالة تتمتع بما يمنحه الانضمام إلى هذه المعاهدات من مزايا.

سيدي الرئيس، انطلاقاً من التوجه العام والسياسة المعلنة المعمول بها لمصر والمتمثلة في التوجه السلمي للدولة بكافة أجهزتها والعمل على تحقيق السلام وتعزيز فرص نجاحه، فقد بدأت مصر في بداية القرن الحادي والعشرين تنفيذ برنامج فضائي سلمي يهدف إلى الإسهام في دفع عجلة التنمية الشاملة ويعمل على استغلال ما تتيحه الأنشطة الفضائية من مردود اقتصادي واجتماعي وعلمي وتنموي في تحقيق التنمية من خلال الارتكاز على مبدأ حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ومبدأ التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية الذي يعقده الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء الاعتبار الخاص لاحتياجات الدول النامية ومبدأ قصر استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وتؤكد اعتناقها لهذه المبادئ وبصفة خاصة مبدأ قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية، من خلال الشفافية فيما يتعلق بأنشطة البرنامج السلمية الهادفة إلى تحقيق التنمية.

سيدي الرئيس، برنامج الفضاء المصري برنامج سلمي تماماً يتم تنفيذه بواسطة الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء وتنمية البحث العلمي، وتلك هما هيئة مدنية تابعة لإدارة البحث العلمي وقد تم اتخاذ أولى خطوات تنفيذ البرنامج من خلال مناقصة دولية مفتوحة بمشاركة كافة الدول الراغبة، وفاز بها مكتب تصميم الدولة الأوكراني، [؟يتعذر سماعها؟] ديزاين أوفيس. ونتيجة لتنفيذ العقد المبرم، بناء على هذه المناقصة الدولية المفتوحة، تم تصنيع القمر الاصطناعي مصر سات ١، إيجيبب سات واحد، المقرر إطلاقه خلال أيام قليلة بإذن الله.

الرئيس: أشكر السيد ممثل سويسرا. إن طلب الانضمام إلى الكوبوس يبشر بالخير وأود أن أرحب ببياناتك، وأرجو أن جميع الدول سوف توافق على ذلك.

لا يوجد أي متحدث آخر على قائمتي تحت هذا البند "التبادل العام للآراء"، ولكن لم ننتهي من أعمالنا هذا الصباح فكما اتفقنا يمكن أن نجري مناقشة حرة الآن.

لقد استمعنا إلى أفكار هامة أثناء المناقشة العامة هذا الصباح واستمعنا إلى مفاهيم مهمة طرحت وقد اهتمت مثلاً بما قاله ممثل جمهورية كوريا، فمن الأهمية بمكان للجنة أن تكون فعالة في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية للألفية لأن الأدوات التكنولوجية المتاحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الأهداف. البرازيل مثلاً تكلمت عن إسهام القطاع الخاص وأن المعاهدات ينبغي أن تأخذ بالاعتبار هذه الأوضاع الجديدة. وهذا أمر ينبغي أن ننظر إليه من زاوية واسعة.

لقد استمعنا أيضاً إلى ندوات مختلفة انعقدت تتصل بجهود التصديق على المعاهدات، ولكن النقطة الأساسية هنا أننا كلجنة فرعية قانونية فإن هدفنا الأساسي أن نتأكد من التصديق على هذه المعاهدات. بالطبع هذا مذكور في البند ٤ من جدول الأعمال، وتطرق إلى هذا الموضوع ممثل الولايات المتحدة، إن التصديق على المعاهدات يعد حجر الزاوية لأنشطة هذه اللجنة.

كذلك استمعنا إلى مسائل تتعلق بالتمويل، كذلك هناك مسألة تحسين آلية الإنذار المبكر، هناك مسائل مختلفة مثلاً الذكرى الخمسين والذكرى الأربعين لاتفاقية الفضاء الخارجي.

علينا أن نفكر في كل هذه القضايا، وهناك ندوة انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وكانت ندوة شاحذة للتفكير. واستمعنا على لسان مندوب مصر هذا الصباح مسألة لم يتطرق إليها مندوبون آخرون، وغالباً يشاطرون مصر الرأي في هذا. وأقصد أن الفضاء يعد جزءاً من تراث الإنسانية وهناك اعتبارات قانونية تنبثق من هذه الفكرة. علينا أن نوافق على هذه المسائل وأن نصل إلى توافق في الآراء بشأنها. كذلك تطرق إلى هذا لموضوع ممثل الولايات المتحدة، نحن نتكلم عن قضية أساسية هنا.

وسوف بالطبع نستمع إلى بيانات أخرى ولكن هذه النقاط التي استخلصتها من بيانات هذا الصباح.

السيد م. ستروب (سويسرا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيدي الرئيس، يسعدني أن أراك تترأس هذه اللجنة الفرعية القانونية، وأثق أننا تحت قيادتك سوف نحقق التقدم السريع. وأؤكد لكم أنك تستطيعون التعويل على تعاون وفدي.

السيد الرئيس، يسعد وفدي أن يعلن أمام اللجنة الفرعية عن ترشيح سويسرا للانضمام إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، كوبوس. إن ترشيح بلادي قدّم رسمياً في مذكرة شفوية أثناء الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التي انعقدت هنا في شباط/فبراير من هذا العام.

تتابع سويسرا بشكل منتظم وكمراقبة الأنشطة والدورات للجنة ولجنتيها الفرعيتين منذ مؤتمر يونسبيس الثالث عام ١٩٩٩. وقد أدرنا برنامج الكوبوس في مجال التطبيقات الفضائية خصوصاً عن طريق الاشتراك في تمويل تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ورشة العمل تسمى الاستشعار عن بعد وخدمة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

ورشة العمل هذه نظمها مكتب الأوسا بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية والحكومة النمساوية والنيبالية والسويسرية والتي استضافت المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في كات مندو.

إن سويسرا تحضر وكالة الفضاء الأوروبية وتشارك في برنامج الملاحة وتحديد الموقع الجغرافي المسمى غاليليو وبرنامج مراقبة الأرض والبيئة والأمن. إن بلادي تود الآن أن تنخرط في تعاون أعم في مجال استخدام التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها.

وفي سياق تنقيح سياستنا الفضائية أثناء هذه السنة فإن الحكومة السويسرية تود أن تنسق تشريعاتها لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي وضعتها هذه اللجنة الفرعية القانونية. إن وفدي يود بالتالي أن يشترك في المستقبل بشكل مكثف في اجتماعات هذه اللجنة الفرعية.

ونظراً لدعماً لأنشطة الكوبوس والدعم الذي نود أن نقدمه في المستقبل كعضو كامل في الكوبوس فإن وفدي يأمل أن يحصل على دعم الدول الأعضاء لترشيحنا، وشكراً السيد الرئيس.

الفضاء الخارجي تشمل كل الأنشطة المتعلقة بالإطلاق والاختبار وتشغيل الأجسام الفضائية.

هناك شرط في حالة السياحة الفضائية، وترى هولندا في الوقت الحالي أن النظم القانونية للدول التي تسمح بالسياحة الفضائية تنطبق على سواح الفضاء الهولنديين، ونفكر أيضاً في تمديد هذا التشريع ليشمل الرعايا الهولنديين الذين يقومون بأنشطة في أقاليم غير طرف في معاهدة الفضاء الخارجي.

هناك سجل وطني يتكون من سجلين فرعيين، في السجل الفرعي، تسجل فيه الأجسام الفضائية التي تكون هولندا فيها دولة الإطلاق بموجب إتفاقية التسجيل. في الوقت الحالي هذا السجل الفرعي يشمل معلومات بشأن ساتل أوراس الذي أطلق في أوائل ١٩٨٣ وما زال في المدار. السجل الفرعي الآخر يشمل الأجسام الفضائية الأخرى التي تتحمل هولندا مسؤولية وفقاً للمادة ٦ من معاهدة الفضاء الخارجي. إن هذا السجل، مثلاً يحتوي معلومات بشأن السواتل في كوكبة أو شركة سواتل السماوات الجديدة. وحيثما تكون هولندا مسؤولة بمقتضى إتفاقية المسؤولية فإن التشريع يعطي حق الانتصاف حيال الحكومة ضد أي شخص يقوم بأنشطة في الفضاء الخارجي، والمبالغ تحددها وزارة الشؤون الاقتصادية حسب الحالة. ولا يحق للحكومة الانتصاف فيما يخص مبلغ أعلى يكون مطلوباً بالنسبة للتأمين.

ونحن الآن نعمل على ترجمة هذا القانون إلى الإنكليزية وسوف يكون جاهزاً بعد قليل وسوف نقدمه للمكتب في أقرب وقت ممكن.

شكراً لحسن إصغائكم واعتذر للتأخير في الإدلاء بهذا البيان.

الرئيس: شكراً لممثل هولندا، لقد استمعنا بكل انتباه إلى بيان هولندا.

هل من تعليق آخر؟ أود أن أقدم تعليماً غير رسمي. لو سمحتم بالنسبة لمشاركة المراقبين، وأرجو من المراقبين أن يشتركوا في أعمالنا وأن يحضروا كل المداولات، نود أن نستفيد من حضور المراقبين وهم بدورهم سوف يستفيدون مما يجري من مداولات في هذه اللجنة الفرعية.

هناك قائمة من المراقبين، الكرسي الرسولي وأمانة الأمم المتحدة، وأنني أفكر إلى صديقي الجالس على المنصة،

بالنسبة للذكرى الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي فنحن هنا لا نتكلم عن إتفاقية عادية نحن نتكلم على [المجنا كارتا] أهم المعاهدات لما يجري في الفضاء، هناك من يشير إلى هذه المعاهدة كدستور الفضاء.

إذاً علينا أن نفكر في هذا الاحتفال بالذكرى الأربعين، نالالباب مفتوح للاستماع إلى تعليقات أخرى ويسعدني أن أعطي الكلمة لمن يطلبها. الغرض بالطبع من هذا البند هو إجراء مناقشة حقيقية متعمقة، هل من تعليق من السادة الحضور؟ لا ليس في هذه المرحلة، هولندا تطلب الكلمة.

السيد أ. كوك (هولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، لدي بيان أود أن أتله عليكم. ولكن أود أن أخرج لأعثر على هذا البيان في حقيقتي في الخارج كنت أنوي أن أدلي بهذا البيان بعد الظهر.

الرئيس: بالطبع يسمح للمندوب أن يخرج لكي يحصل على بيانه. هل هناك أي طلب آخر؟ هل لي أن استنتج أنكم تشعرون بالارتياح التام. والآن أعطي الكلمة لمندوب هولندا.

السيد أ. كوك (هولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): هناك نسخة، ويمكن أن نوزع نسخة من هذا البيان، أعتذر عن هذا التأخير وأهنتك على تعيينك بالإجماع. ويسعد هولندا أن نحيطكم علماً أن تشريعاتنا بشأن الأنشطة الفضائية نشرت في الجريدة الرسمية، وهذا لا يعني أن هذا التشريع دخل حيز النفاذ وسوف يتم ذلك في أواخر هذه السنة.

أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم آخر المعلومات بشأن محتوى هذا القانون وبعض المسائل التي صادفتنا أثناء عملية الصياغة. أولاً أود أن ألاحظ أن هذا القانون ينطبق فقط على هولندا، إن معاهدات الأمم المتحدة تنطبق أيضاً على أجزاء أخرى من المملكة. [إن حكومة؟] [يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] الهولندية تبحث تنفيذ هذه المعاهدات على هذه الأقاليم. نتناول ثلاثة نقاط أساسية في التشريع، إن الرعايا الهولنديين، الأشخاص الاعتبارية والطبيعية يسمح لهم الإضطلاع بأنشطة فضائية على الإقليم الهولندي بإذن أو بترخيص ولهذا الغرض فإن المنطقة الهولندية تشمل أيضاً السفن والطائرات والأجسام المتنقلة التي تخضع للولاية القضائية الهولندية. سجل وطني يشمل سجلين فرعيين. ثلاثة، حق [الانتصاف] في الحالات التي تعد فيها هولندا مسؤولة بمقتضى معاهدة المسؤولية، إذ نعرف ... وفي تحديد الترخيص فقد قررنا التعريف التالي، إن أنشطة

يسعدني أن أتكلم عن أنشطة المكتب فيما يخص قانون الفضاء الخارجي خلال الفترة الماضية ومخططاتنا بالنسبة للمستقبل.

في السنة الأخيرة، استمر المكتب في الوفاء بالمسؤوليات بمقتضى توجيهات الأمين العام، وبالنسبة إلى اتفاقية ١٩٧٦ بشأن تسجيل الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، قرار الجمعية العامة ٢١/١٧ روماني ١٦ ب، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، استمر المكتب في مسك سجل الأمم المتحدة عن الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي. إن المعلومات التي ترد اتصالاً باتفاقية التسجيل. كذلك قرار الجمعية العامة ٢١/١٧ ب روماني ١٦، قد عممت على كل الدول الأعضاء وتجدونها في مجموعة الوثائق ST/SG/SER.1-508 و A/AC.105/INF.1-415 على التوالي.

وفي السنة الماضية، إن البرازيل والصين وفرنسا والهند وكازاخستان وجمهورية كوريا ولوكسمبورغ وماليزيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الفضاء الأوروبي والمنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية يوميات قدمت معلومات تسجيلية بشأن أجسامها الفضائية. إن وثائق التسجيل وفهرست مباشر على الشبكة، تجدونه على موقع المكتب ويتم تحيين هذا الموقع بشكل مستمر.

كذلك أبلغت الأمم المتحدة أنها أقامت السجل الوطني للأجسام الفضائية وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التسجيل. لقد وزعت هذه المعلومات على الدول الأعضاء في الوثيقة ST/SG/SERE/INF.18.

يسعد المكتب أن يبلغ اللجنة الفرعية أنه كجزء من برنامج التعاون التقني استجابت إلى طلبات من عدد من الدول الأعضاء ومنظمات الحكومية الدولية بشأن آليات لتسجيل أجسام الفضاء الخارجي، وفقاً لاتفاقية التسجيل. وكذلك تتم بتنفيذ وظائف أخرى بتكليف من الأمين العام بمقتضى النظام القانوني الذي ينظم أنشطة الفضاء الخارجي وبالأخص تعميم المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء بموجب المادة الحادية عشرة من اتفاقية ١٩٦٧، معاهدة الفضاء الخارجي والمبادئ المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي.

إن المكتب، بالإضافة إلى عدد من منظمات دولية أخرى، هو جزء من المخطط المشترك لإدارة الطوارئ الإشعاعية الذي أنشأ عملاً باتفاقية الإخطار المبكر عن الحوادث النووية

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، اليونيدروا ومعهد سياسة الفضاء الأوروبية وهيئة سبوتنيك، الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، وجامعة الفضاء، المجلس الاستشاري لشؤون الفضاء. هذه هي القائمة قائمة المراقبين.

إنني مندهش إذ أن بعض المنظمات لم تحضر مثل الـ ITU والـ IMO واليونيسكو ومنظمات أخرى كان من المتوقع أن نراها، وهي منظمات بالطبع يمكنها أن تساهم، وكان من الواجب أن تكون موجودة معنا هنا.

كولومبيا تطلب الكلمة.

السيد س. أريفالو أيبيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): سيدي الرئيس، شكراً، بعد ظهر اليوم سوف أقدم بيان كولومبيا تحت هذا البند. ولكن أود أن أعلق على فقرتك الممتازة بالنسبة لقراءتك قائمة المراقبين، دلت التجربة في الماضي أن حضور المراقبين أمر أساسي، ولكن أحياناً لا تكون هذه المشاركة منتظمة، وما يحدث هو أن بعض هذه المنظمات تحضر عند تناول بنود معينة ثم تختفي. مثلاً التجربة في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، حضر الـ ITU عندما نظرنا في التقرير فقط. وهذه مسألة أزعجتنا إلى حد ما. وقد قدمنا شكوى رسمية للـ ITU. نرجو من المراقبين أن يشتركوا بشكل مستمر ومنتظم حسب ولايتها المختلفة، وهذا ينسحب بالذات على هيئات كبيرة مثل الاتحاد للاتصالات الدولي. شكراً.

الرئيس: شكراً لمدنوب كولومبيا. بالنسبة لما تم في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، فعلاً هناك وكالة متخصصة تحدثت لمدة عشر دقائق ثم اختفى المندوب وهذا ليس بالأسلوب المناسب. المهم أن تكون المشاركة متواصلة وليست متقطعة. شكراً لكولومبيا على هذا التعليق.

هل هناك أي طلب للكلمة؟ لا. في هذه الحالة، هناك نقطة أود أن أنقلها إليكم ...

مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي "أوسا" يود أن يأخذ الكلمة، وأعطيه إيها.

السيد س. كماشيو (مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، يسعدنا أن نراك تترأس هذه الدورة وأثق أن الدورة سوف تكون مثمرة تحت قيادتك.

الخارجي في العام الماضي بالنسبة إلى المعاهدات الخمس، الجزائر صدقت الآن على اتفاقية المسؤولية، لبنان انضم إلى اتفاقية التسجيل واتفاق القمر، وتركيا انضمت إلى اتفاق الإنقاذ واتفاقية التسجيل.

يسر المكتب أيضاً أن يعلمكم بأن الجزائر قد سنت تشريعات وطنية من أجل التصديق على اتفاقية التسجيل وستودع صك التصديق لدى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في المستقبل القريب.

بالنسبة إلى اتفاقات أخرى، العراق والجبل الأسود ومنتينيغرو و[يتعذر سماعها؟] صدقت جميعاً الآن على دستور الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولي واتفاقية الاتصالات.

أعود إلى قائمة المنشورات التي صدرت في العام الماضي، "أضواء على الفضاء في عام ٢٠٠٦" وهو نشرة تشتمل على القسم الخاص بالتعاون الدولي وقانون الفضاء صدرت بالتعاون بين كوسبار IAF والـ IAFF، المعهد الدولي لقانون الفضاء والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية ولجنة بحوث الفضاء. وأخيراً، لدينا في منشوراتنا أيضاً، إجراءات حول حلقة عمل الأمم المتحدة مع أوكرانيا حول قانون الفضاء وكان عنوانها "وضع وتطبيق وتطوير قانون الفضاء الدولي والوطني" نظمت بالتعاون مع حكومة أوكرانيا والمركز الدولي لقانون الفضاء من السادس حتى التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر في كييف في أوكرانيا.

يقوم المكتب بوضع اللمسات الأخيرة على إجراءات حلقة العمل وتوزيع نسخ عن الدورة المقبلة للجنة. ولدينا نسخة عن هذه النشرة التي ستشتمل على عروض باللغة الإنكليزية والروسية وبلغية عمل حلقة العمل إذاً، وكذلك سنضع طبعة إلكترونية لهذه الإجراءات، ونوزع قرص مضغوط على الحاضرين في الدورة المقبلة.

يسر المكتب أن يعلم اللجنة الفرعية بأنه يستكمل تحديث موقعه على شبكة الانترنت، كذلك يقوم بتوفير الأدوات الضرورية المرجعية للدول الأعضاء، كمثلًا الفهرس على الخط الفوري online index للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وقانون الفضاء الوطني وكذلك قاعدة بيانات حول حالة المعاهدات. يشتمل الموقع على نصوص المعاهدات وقرارات ووثائق الجمعية العامة ذات الصلة بكافة لغات عمل الأمم المتحدة.

واتفاقية المساعدة في حالة الحادث النووي أو الطوارئ الإشعاعية. الاتفاقيتان المذكورتان هما الصكوك القانونية الأساسية التي تحدد إطاراً دولياً لتيسير تبادل المعلومات والتوفير السريع للمساعدة في حالة الحادث النووي أو الطوارئ الإشعاعية بهدف تقليل الآثار قدر المستطاع. إن المكتب يلعب دوراً في الخطة المشتركة حسب مسؤولياته وفقاً لأحكام بعض الصكوك التي اعتمدها الجمعية العامة والتي لها صلة خاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي.

وفي السنة الماضية، اشترك المكتب في الاجتماع المشترك في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، الذي انعقد في فيينا من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بناءً على دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للحوادث النووية، حضر سبعة عشر ممثلاً من منظمات دولية تسعة، الفاو والوكالة الدولية ومنظمة الملاحه العالمية والانتربول وoece والأوسا والصحة العالمية والأونسكير ومنظمة الأرصاد العالمية حضروا هذا الاجتماع. كذلك فإن الاجتماع استعرض خطة إدارة الطوارئ الإشعاعية المشتركة التابعة للمنظمات الدولية (جيه بلان) إصدار ٢٠٠٦.

وقبلنا المنظمة الدولية للملاحة البحرية ولجنة الأونسكير كمشتركين في هذا المخطط واشتركوا في إعداد خطة عمل لفترة ٢٠٠٦ وتمرين منضدي.

في العام الماضي ساهمنا بجهود كثيرة من أجل تعزيز المعلومات المتصلة بقانون الفضاء، لدينا مجموعة من المنشورات والوثائق، ولدينا أيضاً قائمة من المنشورات التي صدرت في العام الماضي ومعاهدات الأمم المحدة ومبادئها حول الفضاء الخارجي وقرارات الجمعية العامة حول قانون الفضاء وهي معروفة بكتيب المعاهدات Treaty Booklet وردت تحت رمز ST/SPACE/11/REV.1، تنقيح أول. كذلك الوضع الحالي للتوقيعات والتصديقات وحالة الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي، يشتمل التقرير على مجموعة من المعلومات وفرت من جانب مكتب الوديع للاتفاقات وأوردناها كإضافة على كتيب المعاهدات. والوثيقة تحمل رمز ST/SPACE/11/Rev.1/Add.1، تنقيح على الضميمة. وهي صدرت بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

تلاحظون من هذه النشرة الحديثة، لقد صدقت أو وقعت مجموعة من الدول على المعاهدات المتصلة بأنشطة الفضاء

وتساعد الأمانة الوفود في الحصول على هذه العناوين والصلات عندما تحتاج إليها.

في العام الماضي، استكمل المكتب تعزيز تفهم وقبول وتنفيذ معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة المتصلة بالفضاء الخارجي. كما قدم الدعم لتبادل المعلومات حول قانون الفضاء الوطني، وشجع استخدام فرص التعليم في مجال قانون الفضاء.

يسرني أن أعلمكم أنه في العام ٢٠٠٦ نظم المكتب حلقة العمل الخامسة للأمم المتحدة لبناء القدرات في قانون الفضاء، وكان عنوانها "وضع وتطبيق والتطور المتقدم لقانون الفضاء الوطني والدولي"، انعقدت هذه الورشة في كييف في أوكرانيا، كما أشرت، من السادس حتى التاسع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ونظم بالتعاون بين حكومة أوكرانيا والمركز الدولي لقانون الفضاء. حوالي ٨٠ مشاركاً حضروا من ٢١ دولة، وأعربوا عن مواقف حكوماتهم، وكالات الفضاء التي يمثلونها والمنظمات الدولية والجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص. قدمت أكثر من ٣٠ ورقة وعرضاً من خلال متحدثين من دول المنطقة وكذلك من البرازيل وكندا وفرنسا وهولندا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

رحبت ورشات العمل وافتتحها رئيس الدولة ورئيس وزراء أوكرانيا، كما حظيت بتغطية واسعة من جانب وسائل الإعلام الأوكرانية.

أعطت الورشة لمحة عامة لمعاهدات ومبادئ الأمم المتحدة المتصلة بالفضاء الخارجي وتطورت إلى تطوير القوانين والسياسات الفضائية الوطنية. كما أن الورشة ركزت على سبل ووسائل تعزيز توافر وتطور دراسات وبرامج دراسات ذات مستوى عالي في الجامعة حول قانون الفضاء، والدورة الأخيرة والجلسة الأخيرة من تلك الورشة كانت مكرسة لوضع اللمسات الأخيرة على ملاحظات وتوصيات واستنتاجات ورشة العمل.

لدينا تقرير مفصل بما فيه التوصيات والاستنتاجات التي صدرت عن تلك الورشة وهي موجودة A/AC.105/880.

أود أن أعرب عن شكري الخالص لحكومة أوكرانيا وللمركز الدولي لقانون الفضاء على دعمهما وتقديمهما المساعدة لعدد من الخبراء لحضور ورشة العمل وكذلك تنظيم أحداث جانبية مهمة للمشاركين ودعم الإقامة الخاصة ببعض المشاركين من البلدان النامية وكذلك توفير مكان الاجتماعات.

ننتهز الفرصة لكي ندعو الدول الأعضاء لكي يقدموا نصوص قوانينهم الوطنية حول الفضاء لنضعها على موقعنا على شبكة الانترنت.

كما ذكرنا في العام الماضي، يقوم المكتب بأرشفة الكترونية لوثائق اللجنة لأم واللجنتين الفرعيتين، والنسخ الالكترونية لهذه الوثائق ستكون متاحة على موقعنا على شبكة الانترنت. والهدف الأساسي من هذا المشروع هو أن نضمن أن الوثائق متاحة للدول الأعضاء والجمهور بكافة لغات عمل الأمم المتحدة.

يسرني حضرة الرئيس، أن أعلم اللجنة الفرعية بأن المكتبة قد أنشأت صفحة خاصة على موقعنا لمساعدة الدول الأعضاء التي تريد أن تحصل على أنواع من الوثائق ذات النشر المحدود. وأن عنوان هذه الصفحة قد وزع عليكم في صناديق بريدكم الخاصة بالوفود.

في ٢٠٠٦ حضرة الرئيس، إن مكتب الإشراف الداخلي التابع للأمم المتحدة OIOS قد قام بعمليات تفتيش لإدارة برنامجنا والممارسات الإدارية في الأمانة. ويسرني أن أعلم اللجنة الفرعية بأن مكتب الإشراف الداخلي وجد أن مكتب الشؤون الفضاء الخارجي يقوم بإدارة جيدة ومنسجمة ومتسقة ومثمرة وقد أبرز عن أداء ذات المستوى الرفيع في أمانة الأمم المتحدة، وسيكون تقرير الإشراف الداخلي متاحاً لكافة الدول الأعضاء في هذه الدورة.

قدم مكتب الإشراف الداخلي بعض التوصيات لتحسين أداء مكتبنا، منها إدراج الصلات مع شبكة الانترنت في الوثائق التي يصدرها المكتب. وسننفذ هذه التوصية بدءاً من هذه الدورة. عادة تكون الصلات مقتصرة لوثائق معاهدات وقرارات الأمم المتحدة، المواقع الرسمية لوكالات الفضاء الوطنية والمراقبين الدائمين لدى اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ككل وكذلك موقع المكتب. في هذا العام سيصدر تقرير لجنتنا ويشتمل على هذه الصلات والعناوين التي أشرت إليها، ومثل عن العناوين التي نجدها باللغة الإنكليزية من تقرير اللجنة الفرعية القانونية في العام الماضي متاح الآن على موقعنا الذي أشرت إليه. وندعو الوفود لكي تستفيد من بعض العناوين التي نضعها على صفحتنا على شبكة الانترنت وتبدي تعليقاتها.

نلفت الانتباه إلى أن النسخة الإلكترونية لكافة الوثائق بكافة لغات العمل ستشتمل على هذه العناوين والصلات،

إضافة إلى حلقة العمل حول قانون الفضاء لقد باشر المكتب بالعمل من أجل تعزيز منهج تعليمي نموذجي لدورة قصيرة المدى حول قانون الفضاء، وكان هذا بناءً على توصية صدرت عن اللجنة في الجمعية العامة وفي إطار خطة العمل التي وردت في تقرير اللجنة من أجل استعراض وتنفيذ توصيات مؤتمر يونسبيس الثالث وصادقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٩.

يتوقع المكتب بأن يرفع تقريراً في الدورة المقبلة للجنة الفرعية حول التقدم الذي أحرز في هذا المجال. كما يستكمل المكتب استكشاف آليات مختلفة لضمان توفر المعلومات المتصلة بقانون الفضاء لأكثر عدد ممكن من المهتمين والمعنيين، بما في ذلك التعاون عندما يمكن مع مؤسسات قانون الفضاء من أجل تحديثها وجعل مجموعة من الوثائق والمواد والمعلومات متاحة للحكومات وللأكاديميين خاصة من البلدان النامية.

بالنسبة إلى تعزيز تطبيق القانون الدولي وتوفير المساعدة الفنية لمساعدة الحكومات على احترام التزاماتها بموجب معاهدات قانون الفضاء الخارجي، يستكمل المكتب تقديم المشورة القانونية والتقنية للدول الأعضاء في إطار موارده المتاحة.

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، هذا عام خاص جداً فيما نحتفل بالذكرى الخمسين لعصر الفضاء والذكرى الأربعين لبدء نفاذ معاهدة الفضاء الخارجي والدورة الخمسين للجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، كوبوس، للجنة الأم. وفي عام حافل كهذا اسمحو لي أن أكرر التزام مكتبنا بأن يخدم مصالح الدول الأعضاء في مجال قانون الفضاء.

شكراً جزيلاً لحسن إصغائكم حضرة الرئيس وحضرات المندوبين الكرام.

الرئيس: أود أن أذكر بشكل خاص السيد سيرجيو كاماشيو لارا، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على هذا البيان، فهو فاجئنا مرة أخرى بإصدار وثيقة وإدلاء بتصريح مهم كهذا حول كافة المواضيع من حيث العمل الذي أنجز وكذلك من حيث كل ما سيقوم به، وبالتالي أعرب عن تهناني الحارة له، أشكركم حضرة السيد كاماشيو لارا على كل ما قمت به.

وأريد أن أتطرق إلى بعض التفاصيل الطفيفة وما أشرت إليه. في نهاية بيانك، أشرت إلى الاحتفالات التي سنقوم بها في

في ٢٠٠٦، استكمل المكتب طلب المشورة حول مسائل متصلة بقانون الفضاء الدولي والمسائل القانونية المتصلة بالفضاء الخارجي. استكمل المكتب أيضاً تعزيز التعاون مع كيانات ومنظمات معنية بقانون الفضاء وذلك من أجل المساهمة في جهود عالمية لتعزيز تفهم قانون الفضاء وتطويره. واضطلع المكتب بدوره في إطار قدراته المحدودة وذلك استجابة لطلبات قدمت له.

كما أن المكتب ساهم في الندوة الثانية حول قانون الفضاء والأنشطة الفضائية التي انعقدت في الرباط في المغرب بين الثاني والعشرين والثالث والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٦. نظمت الندوة من جانب المركز الملكي للاستشعار عن بعد بالتعاون مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء، وركزت على تطبيق قانون الفضاء في الأنشطة الفضائية الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية. جمعت هذه الندوة مجموعة من الخبراء الدوليين والوطنيين في مجالات مختصة بالأنشطة الفضائية.

أخيراً، يسرني أن أعلم الدول الأعضاء أن المكتب سيستكمل أنشطته التعاونية مع مركز قانون الفضاء والجو في جامعة كولونيا في ألمانيا، إضافة إلى حالة المعاهدات الخمس الأمم المتحدة وتطبيقها للمعهد منذ ١٩٨٩، مجموعة تعرف بالوثائق القانونية الأساسية لقانون الفضاء، وهذه النشرة هي مجموعة من أربعة مجلدات تعتبر مرجعاً أساسية وأداة بحث أساسية لكل من يعمل على صياغة قانون الفضاء وسياسته وتنفيذه وتطويره. وشكلها على أوراق منفصلة واردة في المجلدات تضمن أن هذه المواد يمكن أن تحدث وتحين في الوقت المناسب. إن الطلاب والمكتبات والجامعات في البلدان النامية يمكن أن تشتري هذه المجموعة بأسعار مخفضة مباشرة من الناشر.

ويسرني أن أعلمكم أنه في ٢٠٠٦ في كانون الأول/ديسمبر منه، نشرت النسخة الإلكترونية ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لدينا نسخة متوفرة على الخط المباشر الفوري، online، إضافة إلى النسخة الورقية.

بالنسبة لـ ٢٠٠٧، إضافة إلى واجباتنا اليومية وبالطبع في إطار الموارد المالية والبشرية المتاحة، يرجو المكتب أن يستكمل جهوده من أجل بناء القدرات في قانون الفضاء وتعزيز تطوير قانون الفضاء. يخطط المكتب بالتعاون مع حكومة تايلندا لتنظيم ورشة عمل حول قانون الفضاء ستعقد في تشانغ ماي في تايلندا بين الحادي والعشرين والرابع والعشرين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

هذا العام وأعتقد أنه من حيث الجوهر يجب أن نتطرق إلى كل من هذه الاحتفالات بشكل مختلف. من جهة في الجمعية العامة سنتطرق إلى هذه المواضيع في الجلسة العامة وكذلك في جلسات فرق العمل.

في العام الماضي تفاجئنا ببعض الصعوبات الإجرائية في الجمعية العامة، في اللجنة الرابعة بشكل خاص، لأسباب لن أناقشها هنا الآن، رأينا أنها خفضت الوقت المخصص لمناقشة المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي وكان ذلك تخفيضاً مهماً جداً وبيّن هذا نقصاً لاحترام مواضيع بهذه الأهمية. في هذا العام أرجو أن لا تكرر هذه المسألة في الجمعية العامة، أعرف أنها ليست مسؤولية مكتب شؤون الفضاء الخارجي، لا، بل على العكس. في هذا العام إذا كنا من هذا الجانب أن يولي الاهتمام الخاص به نظراً للعام الذي أشرنا إليه يجب أن نبذل جهداً إضافياً هنا لكي نضمن أكبر قدر ممكن من الاهتمام والوقت يعطى لمواضيعنا وكذلك حضور الوفود في تلك الدورة. لا يجب أن يحضر ذلك الاجتماع في نيويورك فقط من يحضر اجتماعنا هنا في فيينا. بين ما يمكن أن نناقشه هناك في نيويورك وما نناقشه نحن هنا يجب أن يكون هناك من توفيق.

إذا سأرفع الجلسة الآن نلتقي عند الساعة الثالثة من بعد الظهر لنستأنف "التبادل العام للآراء"، وعند الساعة الرابعة سنعلق الجلسة العامة كي تتمكن من الندوة حول بناء القدرات الخاصة بقانون الفضاء مع مشاركة الخبراء في هذا المجال.

كما أشرت لدينا قائمة مؤقتة للمشاركين ستوزع عليكم غداً لإدراج أسمائكم وعناوينكم.

وأطلب هنا من كافة الوفود أن ترسل رسالة رسمية بأسماء أعضاء وفودها، إن لم تقم بهذا بعد، وهكذا يمكن أن ندرج الأسماء مع العناوين على قائمة المشاركين. وأن تقوم بهذا غداً قبل الظهر.

واليوم ينعقد المكتب عند الساعة الواحدة والنصف.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/٤١